

الآثار التوزيعية لنمو القطاع السياحي بين الاقاليم الاقتصادية التخطيطية في مصر*

محمد عباس محمد البرسى**

أولاً : التعريف بموضوع الدراسة

١/٨ تمهيد :

ترتبط الآثار التوزيعية لأي نشاط اقتصادي بنمط التنمية المتبع وبطبيعة السياسات والقرارات التي يتم اتخاذها لضمان عدالة توزيع أعباء التنمية وثمارها ومدى فاعليتها ، كما أن عملية توزيع الدخل والثروات تؤثر بصورة فعالة في أنماط الانتاج والاستهلاك الأمر الذي يؤثر بدوره في عمليات النمو والتنمية^(١).

لذا تركزت النظرة الجديدة للتنمية ليس فقط في رفع معدلات نمو الدخل القومي ولكن في كيفية توزيع النمو في هذا الدخل بين الأفراد والأقاليم المختلفة ، وذلك من منطلق أن يتم تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال التحكم في اتجاهات نموه بدلاً من تبني سياسات لمعالجة آثار التفاوت في توزيعه فيما بعد^(٢).

ومع اتخاذ العديد من البلدان النامية القطاع السياحي قائداً لعملية التنمية ومع معدلات النمو المتزايدة والمتسارعة لهذا القطاع على المستوى العالمي، اتسمت الفترة الأخيرة بكثير من الجدل والنقاش الذي احتدم بين المتخصصين حول الآثار المتوقعة لنمو القطاع السياحي على اقتصاديات الدول النامية من حيث المكاسب والخسائر التي تعود على هذه الدول واستراتيجية التنمية السياحية المناسبة لكل منها.

* الدراسة مأخوذة بتصرف من أحد أجزاء رسالة الماجستير التي قدمها الكاتب بجامعة حلوان عن الآثار التوزيعية لنمو القطاع السياحي في الاقتصاد المصري .

** محمد عباس محمد البرسى - ماجستير اقتصاد - كلية التجارة - جامعة حلوان.

٢/٨ مشكلة الدراسة

تشير إحدى الدراسات^(٣) إلى أن السياحة ليست ذات تأثير تنموي إيجابي واحد لكل دولة ، لذلك يجب على كل دولة تهتم بالتنمية السياحية أن تدرس حدود هذه التنمية وأسباب تعظيمها بشكل لا يعكس سلبيات اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية أو بيئية . وأوصت الدراسة بضرورة تدخل الدولة لإصلاح الاتجاهات نحو التنمية الزائدة على الحاجة ، التي يترتب عليها آثار سلبية عديدة من أبرزها تدنى أسعار الخدمات السياحية بسبب زيادة العرض على الطلب ، وعدم التوازن في المنافسة ، أو الاتجاه نحو الاحتكار سواء كان هذا من جانب القطاع الخاص أو العام ، وذلك من منطلق أن النمو السياحي المتدرج وتحقيق التوازن بين العرض والطلب السياحيين ، وبين أعداد السائحين والطاقة الحاملة^(٤) طبيعياً واجتماعياً واقتصادياً هي بعض صمامات الأمان ضد سوء الإدارة السياحية وهي في ذات الوقت ضرورة لتفادي الجوانب السلبية للتنمية السياحية .

وقد حذرت بعض الدراسات من ارتكان بعض الدول النامية إلى القطاع السياحي كمصدر رئيسي للدخل ، ولعل من أهم الأسباب التي ارتكزت عليها هو أن القطاع السياحي شديد الحساسية للتغيرات السياسية والمناخية وظواهر الارهاب، الأمر الذي يعرض اقتصاديات تلك الدول إلى الأزمات من حين لآخر .^(٥)

لذلك أوصت تلك الدراسات بأنه في حالة اعتماد الدول النامية على القطاع السياحي كمصدر رئيسي للدخل فيجب أن تأخذ في اعتبارها ما يلي :

- تنوع مصادر الطلب السياحي وعدم تركيز الطلب السياحي في منطقة معينة .
- تنوع عناصر الجذب السياحي من سياحة ترفيهية وثقافية وعلاجية وغيرها .
- عدم تركيز الأنشطة السياحية في أقاليم معينة لأنه عند حدوث الأزمات السياحية - فإن ذلك يتسبب في زيادة الآثار السلبية للأزمة نتيجة توقف الحياة نهائياً في تلك الأقاليم، أما في حالة تواجد أنشطة اقتصادية أخرى إلى جانب السياحة في كل إقليم فسيؤدي هذا إلى امتصاص عمالة القطاع السياحي في الأقاليم المضارة من الأزمة . كما يؤدي تركيز الأنشطة السياحية في إقليم معين إلى ارتفاع معدلات الأجور وأسعار الأراضي في ذلك الإقليم ، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع قيمة المنتج السياحي والفندقي فيها^(٦)

كما يؤدي توزيع الأنشطة السياحية على الأقاليم المختلفة إلى زيادة كفاءة وجودة الخدمات المقدمة إلى تلك الأقاليم (طرق ، مواصلات ، صرف صحي ، ... إلخ) ، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة فيها ، كذلك تساهم عملية تحقيق العدالة في توزيع الأنشطة السياحية بين الأقاليم المختلفة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة^(٧)

فيالنسبة لمصر ، فمنذ بداية تطبيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مطلع الثمانينات يحقق القطاع السياحي معدلات نمو مرتفعة ، فحين حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو مرتفعا خلال الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ بلغ ٦.٢٪^(٨) ، بلغ معدل نمو القطاع السياحي خلال نفس الفترة ٥.٧ ٪ ، إلا أنه خلال الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤ ٪ ، في حين ارتفع معدل نمو القطاع السياحي إلى ١٤.٩ ٪ ، كما انخفض متوسط نمو الناتج المحلي للقطاعات السلعية خلال تلك الفترة من ٦.١ ٪ إلى ٣.٩ ٪ ، وخلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي لقطاع السياحة حوالي ١٠.٣٣ ٪ ، في حين بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي ١٤.٩ ٪ خلال نفس الفترة ، ويرجع انخفاض مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الخمسة الثالثة للتنمية السياحية إلى حدوث بعض الحوادث الإرهابية ، والتي لم تقتصر على توجيه أعمال إرهابية على الرموز السياسية بل امتد إلى إطلاق الرصاص والعبوات الناسفة على العديد من الأتوبيسات السياحية والفنادق العائمة التي أسفرت عن مصرع العديد من السائحين ، هذا فضلاً عن حادثة الأقصر الإرهابي في عام ١٩٩٧^(٩) وفي الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٣.٦ ٪ ، وهو يزيد قليلاً عن معدل نمو الناتج المحلي لقطاع السياحة الذي بلغ حوالي ٣.١ ٪ ، إلا أنه من الملاحظ ارتفاع معدل نمو القطاعات السلعية بدرجة كبيرة والذي بلغ حوالي ١٣.٣ ٪ ، ويرجع ذلك إلى تركيز الدولة على تنمية القطاعات السلعية ، وإهمالها لقطاع الخدمات^(١٠) .

وعلى ضوء ما سبق ، تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على ما إذا كانت استراتيجية التنمية السياحية في مصر تأخذ في اعتبارها تقليل التفاوت الإقليمي^(١١) في توزيع الدخل السياحي ليس بهدف تخفيض النمو في الأقاليم السياحية ذات معدلات النمو المرتفعة ، ولكن من أجل تحفيز

النمو في الأقاليم المتواضعة سياحياً، بما يؤدي إلى زيادة معدل نمو السياحة في الدولة ككل وبشكل متوازن ومستمر وبالتالي المساهمة في رفع مستوى المعيشة في المجتمع ، ويتأتى ذلك من خلال التعرف على التغيرات في الناتج المحلي لقطاع السياحة التي سادت الأقاليم الاقتصادية التخطيطية المختلفة في المجتمع خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ . (وما إذا كانت) تلك التغيرات قد أدت إلى تعميق التفاوت في توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين تلك الأقاليم، وسوف يتم استخدام معامل ويليامسون لقياس الفوارق للتعرف على درجة العدالة التوزيعية للناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم المختلفة .

٣/١ حدود الدراسة :

تنقسم حدود الدراسة إلى نوعين كما يلي :

١/٣/١ حدود زمنية

تتمثل الفترة الزمنية للدراسة في الفترة من عام ١٩٨٣/٨٢ حتى عام ١٩٩٧/٩٦ ، ويرجع اختيار هذه الفترة لأنها شهدت تطبيق المخطط الخمسية الثلاثة الأولى للتنمية السياحية .

٢/٣/١ حدود موضوعية

تتلخص الحدود الموضوعية للدراسة في الآتي :

- التركيز على النمو والتوزيع الاقليمي للناتج المحلي لقطاع السياحة .

٤/١ فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة فيما يلي :

" يؤدي نمو القطاع السياحي إلى تعميق التفاوت في توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم التخطيطية في الاقتصاد المصري " .

٥/١ منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي في تحليل أداء القطاع السياحي في إطار التخطيط الاقليمي، هذا فضلاً عن المنهج القياسي باستخدام معامل ويليامسون لقياس الفوارق للتعرف على

درجة العدالة التوزيعية لنمو القطاع السياحي بين الأقاليم التخطيطية في الاقتصاد المصري ، إلى جانب تحليل انحدار الفوارق الإقليمية في توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي للقطاع للتعرف على اتجاه درجة الفوارق الإقليمية خلال فترة تطبيق الخطط الخمسية الثلاث الأولى للتنمية السياحية ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

٦/١ هدف الدراسة

يتحدد هدف الدراسة في تحليل وقياس أثر نمو القطاع السياحي على توزيع الناتج المحلي للقطاع بين الأقاليم التخطيطية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ حتى يمكن ضمان النمو المتوازن والمستمر للقطاع السياحي في المستقبل ، وما يؤدي إلى زيادة قدرة القطاع السياحي على مواجهة الأزمات ، هذا فضلاً عن ضمان مساهمته الايجابية في رفع مستوى المعيشة نتيجة زيادة الناتج القومي أو الدخل القومي .

٧/١ خطة الدراسة

يتطلب تحقيق هدف الدراسة تناول النقاط الرئيسية التالية :

- تقييم أداء القطاع السياحي في إطار التخطيط الاقتصادي الإقليمي في مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ .
- أثر نمو القطاع السياحي على درجة واتجاه عدالة توزيع الناتج المحلي للقطاع السياحي بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية في مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ .
- الخلاصة والتوصيات .

ثانياً : تقييم أداء القطاع السياحي في إطار التخطيط الإقليمي في مصر

يستعرض هذا الجزء مفهوم التخطيط الإقليمي ، وتطور التخطيط الاقتصادي الإقليمي في مصر ، وتحليل أداء القطاع السياحي في إطار التخطيط الاقتصادي الإقليمي .

١/٢ مفهوم التخطيط الإقليمي

يقصد بالتخطيط الاقتصادي القومي تنظيم النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي بغرض تحقيق التنسيق والتكامل بين كافة الأنشطة سواء قطاعياً أو إقليمياً . أما التخطيط الإقليمي

فهو تخطيط مكاني يهدف إلى تنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتناسقه وتكامله في الإقليم الواحد مع بقية الأنشطة في الأقاليم الأخرى وعلى نحو يؤدي إلى تصفية التفاوت في المستويات التنموية بين الأقاليم المختلفة ، ويحقق أعلى معدل ممكن للتنمية على مستوى الاقتصاد القومي.^(١١١)

وتستند عملية تقسيم الدولة إلى مجموعة من الأقاليم إلى عدد من المعايير والعوامل المرتبطة بخصائص الإقليم الواحد والمتمثلة في طبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة والظروف الطبيعية المؤثرة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يتوجب وضع الحلول لها ، بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية والسكانية . هذا فضلاً عن الاعتبارات السياسية وأهداف السياسة التخطيطية لضمان تحقيق أقصى كفاءة في استخدام الموارد المادية والبشرية .

وليس المقصود بالإقليم وحدة إدارية (محافظة) ، ولكن قد يشمل الإقليم مجموعة من المحافظات ، كما أنه قد يكون محافظة معينة أو مدينة كبرى ، أو قد تدخل محافظة واحدة ضمن حدود إقليمين أو أكثر .

ويدعم الأخذ بالتخطيط الإقليمي مجموعة من المبررات هي^(١١٢) :

- تحقيق التنمية المتوازنة والتكافئة بين الأقاليم المختلفة بالدولة ، على نحو يضمن الاستخدام الكامل والأمتل للموارد البشرية والمادية .
- ضمان التوزيع العادل لثمار التنمية وما يترتب عليها من تحقيق الاستقرار الاجتماعي .
- التوزيع الفعال للأنشطة الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة ، وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية والحوافز التي تشجع على تنمية الأنشطة في أقاليم معينة .
- تحقيق التوزيع السكاني المتوازن بين مختلف الأقاليم على ضوء الموارد الاقتصادية ومتطلبات التنمية .

وجدير بالذكر أن التخطيط الإقليمي يشمل ثلاثة مستويات تخطيطية هي^(١١٣) :

- أ - الخطة الإقليمية القومية: ويتم بناؤها على مستوى الاقتصاد القومي وذلك بتوزيع الأنشطة حسب الأقاليم المختلفة بالدولة . وتتضمن الجوانب التالية :
- تحديد النموذج التنموي المكاني الذي يضمن تحقيق النمو المتوازن والتخصيص والاستخدام

الأمن للموارد الطبيعية والبشرية لكل إقليم . هذا فضلاً عن تحقيق التكامل والتناسق بين الأنشطة في الأقاليم المختلفة . تحديد معوقات التنمية في كل إقليم ، وتحديد سبل مواجهتها . تحقيق التوازن في مستويات المعيشة بين الأقاليم المختلفة . توزيع الاستثمارات الإجمالية اللازمة في كل إقليم حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة (الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، النقل وغيرها) ، وبما يحقق النمو المتكامل والمتوازن بين الأقاليم المختلفة .

ب - الخطة الإقليمية الفردية: ويتم إعدادها على مستوى الإقليم الواحد ، وهي تأخذ متطلبات التنمية في الإقليم ومؤشرات التنمية الإقليمية المتوازنة والمتكاملة بين مختلف الأقاليم . وفي بعض الأحيان قد يتم بناء خطة إقليمية فرعية حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للإقليم وطبيعة المشاكل والأهداف المطلوب تحقيقها . كما أنه يمكن إعداد خطة إقليمية فرعية على مستوى الوحدات الإدارية (المحافظات) وذلك في حالة شمول الإقليم لعدد من المحافظات .

وتشتمل الخطة الإقليمية الفردية للإقليم على :

- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للإقليم والظروف والموارد الطبيعية كما تشمل الخصائص السكانية والتوقعات المستقبلية والمقترحات ذات العلاقة بهذا الجانب .

- تحديد مواقع الأنشطة الاقتصادية وتحديد أهداف تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية داخل الإقليم . وأيضاً تحديد الأهداف والوسائل المتعلقة بحماية البيئة .

ج - الخطة المحلية: وتشمل الجوانب المتعلقة بعملية التحضر واختيار النموذج الأمثل لتوزيعات المدن والقرى وتحديد المناطق الريفية . هذا فضلاً عن المعايير والمقترحات اللازمة لتطوير المدن والقرى ، وتحديد المواقع المناسبة للجديد منها ليس فقط باعتبارها مراكز إدارية وإنما كوحدات اقتصادية واجتماعية . وكذلك السياسات والوسائل اللازمة لتصفية أو تقليص التباين بين المناطق الريفية والحضرية .

٢/٢ التخطيط الإقليمي في مصر

بدأت عملية التخطيط الإقليمي في مصر بصدور القرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الجمهورية إلى أقاليم اقتصادية تخطيطية وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمي، ثم صدر القرار

الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الحكم المحلى والذى ينص فى مادته السابعة على تقسيم الجمهورية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية يضم كل منها محافظة أو أكثر ويكون لكل إقليم عاصمة^(١٤)، وذلك على النحو التالى :

- إقليم القاهرة ، ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ، وعاصمته محافظة القاهرة .
- إقليم الإسكندرية، ويضم محافظات الاسكندرية والبحيرة، وعاصمته محافظة الإسكندرية.
- إقليم الدلتا ، ويضم محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية ، وعاصمته طنطا .
- إقليم قناة السويس، ويضم محافظات شمال سيناء وجنوب سيناء وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والشرقية وعاصمته الاسماعيلية .
- إقليم مطروح ، ويضم محافظة مطروح ، وعاصمته محافظة مطروح .
- إقليم شمال الصعيد، ويضم محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وعاصمته محافظة المنيا .
- إقليم وسط الصعيد ، ويضم محافظات أسيوط والوادى الجديد، وعاصمته محافظة أسيوط.
- إقليم جنوب الصعيد ، ويضم محافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر ، وعاصمته محافظة أسوان .

وتم تعديل هذا التقسيم فى عام ١٩٨٦ بقرار رئيس الوزراء رقم ١٨١ بتقسيم الجمهورية إلى سبعة أقاليم هى إقليم القاهرة والإسكندرية والدلتا وقناة السويس وشمال الصعيد ووسط الصعيد وجنوب الصعيد ، وتم دمج إقليم مطروح فى إقليم الإسكندرية^(١٥)، وسوف يتم تحليل أداء القطاع السياحى فى إطار التخطيط الاقتصادى الإقليمى فى مصر .

٣/٢ تحليل أداء القطاع السياحى فى الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر .

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-٩) -بالملاحق- إلى زيادة الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر من ٢٤٢.٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/١٩٨٢ إلى ٣٨٣.٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ ١٠.٥٣ ٪ ، كما تشير البيانات الواردة بالجدولين رقمى (م-٧) - بالملاحق- و(١) إلى احتفاظ إقليم القاهرة بالنصيب النسبى الأكبر خلال الفترة ، وبالتالي احتفاظه بالمرتبة الأولى حتى نهاية الفترة ، وتلاه كل من إقليمى جنوب الصعيد وقناة السويس على الترتيب ، فى حين احتل إقليم الإسكندرية المرتبة الرابعة فى نهاية الفترة بعد أن كان يحتل المرتبة الثانية فى بدايتها . ويرجع ذلك إلى الزيادة المطردة فى السياحة الدولية التى شهدتها

فترة الدراسة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ ، والتي تركزت بصفة أساسية في أقاليم القاهرة وجنوب الصعيد وقناة السويس ، في حين لم تشهد السياحة الداخلية خلال هذه الفترة نمواً ملحوظاً الأمر الذي ترتب عليه تراجع إقليم الإسكندرية إلى المرتبة الرابعة لاعتماده على السياحة الداخلية بشكل كبير . كما توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١١) أن أقاليم الدلتا ووسط الصعيد وشمال الصعيد احتفظت بالثلاث مراكز الأخيرة ، ولعل ذلك يوضح إنها لم تحظ بنصيب مناسب من الزيادة في الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر حيث إنها حققت معدل نمو أقل من المتوسط القومي لمعدل نمو الناتج المحلي لقطاع السياحي خلال الفترة .

من ناحية أخرى ، تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠-م) - بالملاحق* - إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر من ٥.٤١٦ جنيه في عام ١٩٨٣/١٩٨٢ إلى ٦٠.٨٥٧ جنيه في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ بمعدل نمو خلال الفترة بلغ ٧٣٪ ، ويوضح جدول رقم (٢) أن إقليم جنوب الصعيد احتل في نهاية الفترة المرتبة الأولى من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة حيث بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم خلال تلك الفترة ٢٢٦,٦٪ . كما احتلت أقاليم وسط الصعيد والدلتا وشمال الصعيد المراكز الثلاثة الأخيرة على الترتيب .

وسوف يتم تحليل أداء القطاع السياحي في الأقاليم الاقتصادية التخطيطية في مصر على

التحو التالي :

١/٣/٢ إقليم القاهرة

تشير بيانات جدول رقم (٩-م) إلى زيادة نصيب إقليم القاهرة من الناتج المحلي لقطاع السياحة من ١٢٢.٤٨١ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٤٨٦.٠٠٨ مليون جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٧٩,٥٢٪ ، وهو أقل من معدل نمو الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر خلال نفس الفترة والذي بلغ نحو ١٠٥,٥٣٪ .

ومن ناحية أخرى تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠-م) إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في إقليم القاهرة من ١١,٢٥٣ جنيه إلى ٩١,٥٢٦ جنيه* الملاحق متاحة لدى الباحث ولدى هيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط .

(١-م) ، (٢-م) ، (٣-م) ، (٤-م) ، (٥-م) ، (٦-م) ، (٧-م) ، (٨-م) ، (٩-م) ، (١٠-م) .

جدول رقم (١)

ترتيب الأقاليم حسب نصيب الإقليم من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر خلال الفترة

١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

السنة	إقليم القاهرة	إقليم الإسكندرية	إقليم الدلتا	إقليم قناة السويس	إقليم شمال الصعيد	إقليم وسط الصعيد	إقليم جنوب الصعيد
١٩٨٣/٨٢	١	٢	٥	٤	٦	٧	٣
٨٤/٨٣	١	٢	٥	٤	٦	٧	٣
٨٥/٨٤	١	٢	٥	٣	٦	٧	٤
٨٦/٨٥	١	٢	٥	٣	٦	٧	٤
٨٧/٨٦	١	٢	٥	٤	٦	٧	٣
٨٨/٨٧	١	٣	٥	٤	٦	٧	٢
٨٩/٨٨	١	٣	٥	٤	٦	٧	٢
٩٠/٨٩	١	٣	٥	٤	٧	٨	٢
٩٢/٩١	١	٣	٥	٤	٦	٧	٢
٩٣/٩٢	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢
٩٤/٩٣	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢
٩٥/٩٤	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢
٩٦/٩٥	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢
٩٧/٩٦	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢

المصدر : حسب من بيانات جدول رقم (٩-م) بالملحق.

بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٥٠.٩٪ ، وهو أيضاً أقل من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر، والذي بلغ نحو ٧٣٪ ، واحتل إقليم القاهرة المركز الثالث في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم التخطيطية بعد إقليمى جنوب الصعيد وقناة السويس ، بعد أن كان في بداية الفترة يحقق أعلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى (٣) ، (٤) بأن نصيب محافظة القاهرة من الناتج المحلي لقطاع السياحة في الإقليم بلغ عام ١٩٩٧ / ٩٦ حوالى ٩٨٣ مليون جنيه ، إلا أن نصيب المحافظة انخفض من ٨٠.٢٪ إلى ٦٦.٢٪ خلال الفترة ١٩٨٣ / ٨٢ - ١٩٩٧ / ٩٦ ، مقابل زيادة نصيب محافظة الجيزة خلال نفس الفترة من ١٩.٤٪ إلى ٣٣.٧٪ ، أما محافظة الفيومية فتمحصل على نصيب ضئيل جداً من الناتج المحلي للسياحة ، فقد انخفض نصيبها خلال نفس الفترة من ٠.٤٪ إلى ٠.١٪ .

٢/٣/٢ إقليم الإسكندرية

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٩-م) إلى ارتفاع نصيب إقليم الإسكندرية من الناتج المحلي لقطاع السياحة من حوالى ٣٥.٠٨ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالى ٣٠١.٣٨٥ مليون جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٥٤.٢٢٪ وقد احتل الإقليم في نهاية الفترة المرتبة الرابعة بعد أن كان في بداية الفترة يحتل المرتبة الثانية .

كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠-م) إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في إقليم الاسكندرية من ٦٠.٨٧ جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٣٧.٥٦٨ جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٣٦.٩٪ ، وهو يساوى نصف معدل نمو الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر والذي بلغ خلال نفس الفترة حوالى ٧٣٪ ، وبذلك انخفض ترتيب الإقليم في نهاية الفترة إلى المرتبة الرابعة بعد أن كان يحتل المرتبة الثانية في بداية الفترة ، وقد يرجع ذلك إلى اعتماد الإقليم على السياحة الداخلية ، وبذلك لم يحظ بنصيب عادل من الزيادة المطردة في السياحة الدولية التي شهدتها مصر خلال الحطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى (٥) ، (٦) بأن محافظة الإسكندرية تستأثر بالقسط

جدول رقم (٢)

ترتيب الأقاليم حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة

خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

السنة	إقليم القاهرة	إقليم الإسكندرية	إقليم الدلتا	إقليم قناة السويس	إقليم شمال الصعيد	إقليم وسط الصعيد	إقليم جنوب الصعيد
١٩٨٣/٨٢	١	٢	٦	٤	٧	٥	٣
٨٤/٨٣	١	٢	٥	٣	٧	٦	٤
٨٥/٨٤	١	٢	٥	٣	٧	٦	٤
٨٦/٨٥	١	٢	٥	٣	٧	٦	٤
٨٧/٨٦	١	٤	٦	٢	٧	٥	٣
٨٨/٨٧	١	٣	٦	٤	٧	٥	٢
٨٩/٨٨	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩٠/٨٩	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩١/٩٠	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩٢/٩١	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩٣/٩٢	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩٤/٩٣	٢	٤	٦	٣	٧	٥	١
٩٥/٩٤	٢	٤	٦	٣	٧	٥	١
٩٦/٩٥	٢	٤	٦	٣	٧	٥	١
٩٧/٩٦	٢	٤	٦	٣	٧	٥	١

المصدر : حسبت من بيانات جدول رقم (م-١٠)

جدول رقم (٣)

معامل توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة داخل إقليم القاهرة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٠.٨٠٢	٠.١٩٤	٠.٠٠٤	١
٨٤/٨٣	٠.٨٠٢	٠.١٩٦	٠.٠٠٢	١
٨٥/٨٤	٠.٧٧٦	٠.٢٢٢	٠.٠٠٢	١
٨٦/٨٥	٠.٧٨١	٠.٢١٧	٠.٠٠٢	١
٨٧/٨٦	٠.٧٨٠	٠.٢١٨	٠.٠٠٢	١
٨٨/٨٧	٠.٧٥٢	٠.٢٤٦	٠.٠٠٢	١
٨٩/٨٨	٠.٧٤٥	٠.٢٥٤	٠.٠٠١	١
٩٠/٨٩	٠.٧٤٠	٠.٢٥٩	٠.٠٠١	١
٩١/٩٠	٠.٧٧٢	٠.٢٢٧	٠.٠٠١	١
٩٢/٩١	٠.٧٦٥	٠.٢٣٤	٠.٠٠١	١
٩٣/٩٢	٠.٦٧٤	٠.٣٢٥	٠.٠٠١	١
٩٤/٩٣	٠.٦٦٣	٠.٣٣٦	٠.٠٠١	١
٩٥/٩٤	٠.٧٣٨	٠.٢٦١	٠.٠٠١	١
٩٦/٩٥	٠.٦١٨	٠.٣٨١	٠.٠٠١	١
٩٧/٩٦	٠.٦٦٢	٠.٣٣٧	٠.٠٠١	١

المصدر: حُصبت من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) - بالملحق - باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالي السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالي السياحية في الإقليم}}$$

جدول رقم (٤)

نصيب محافظات إقليم القاهرة من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم
خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٩٨.١٧٢	٢٣.٨٢١	٠.٤٨٨	١٢٢.٤٨١
٨٤/٨٣	١١٠.٩٩٩	٢٧.٢٢٤	٠.٢٥٥	١٣٨.٤٧٨
٨٥/٨٤	١٠٧.٦٤٨	٣٠.٨١٦	٠.٢٣٠	١٣٨.٦٩٤
٨٦/٨٥	١٠٠.٥٥٧	٢٧.٩٦٨	٠.٢٤٦	١٢٨.٧٧١
٨٧/٨٦	١٥٨.٥٦١	٤٤.٣٩٥	٠.٣٥٧	٢٠٣.٣١٣
٨٨/٨٧	١٦٨.١٧١	٥٤.٩٦٦	٠.٤٦٣	٢٢٣.٦
٨٩/٨٨	٢٢٧.٦٧٣	٧٧.٣٨٩	٠.٤٥١	٣٠٥.٥١٣
٩٠/٨٩	٢٩٠.٢٦٠	١٠١.٦٢٥	٠.٤٠١	٣٩٢.٢٨٦
٩١/٩٠	٢١٩.٧١٦	٦٤.٦١	٠.٢٦٣	٢٨٤.٥٩٨
٩٢/٩١	٩٧٨.٦٤١	٢٩٩.٤١٨	١.٣٦٩	١٢٧٩.٤٢٨
٩٣/٩٢	٨٨٥.٣٥٤	٤٢٧.٨٠٧	٠.٨٤٠	١٣١٤.٠٠١
٩٤/٩٣	٦٤٢.٩٣٥	٣٢٥.٩٩٠	١.٢٥٢	٩٧٠.١٧٧
٩٥/٩٤	٦٩٨.٦٧٧	٢٤٦.٩٢٤	١.٣٤٩	٩٤٦.٩٥
٩٦/٩٥	٦٥٥.٢١٥	٤٠٢.٨٨٨	٠.٦٧٤	١٠٥٨.٧٧٧
٩٧/٩٦	٩٨٣.٢٤٦	٥٠١.٤٩٤	١.٢٦٨	١٤٨٦.٠٠٨

المصدر : حسب معرفة الباحث من الجدولين رقم (م-٩) ، (٣) بإستخدام المعادلة التالية:
نصيب المحافظة من الناتج المحلي لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم

الأكبر من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم ، حيث بلغ نصيبها في عام ١٩٩٧/٩٦ حوالي ٢٢١ مليون جنيه ، مقابل ٦٧ مليون جنيه في محافظة مطروح ، إلا أن نصيب محافظة الإسكندرية قد انخفض من ٨٢.١ ٪ في عام ١٩٩٨٣/٨٢ إلى ٧٣.٦ ٪ في عام ١٩٩٧/٩٦ ، وقد تضاعف رصيد محافظة مطروح خلال نفس الفترة من ١١.١ ٪ إلى ٢٢.١ ٪ ، أما محافظة البحيرة فتحصل على رصيد ضئيل جداً بلغ في عام ١٩٩٧/٩٦ نحو ٤ ٪ من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم .

٣/٣/٢ إقليم الدلتا

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٩-م) إلى ارتفاع نصيب إقليم الدلتا من الناتج المحلي لقطاع السياحة من حوالي ٢٠.٥٨١ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالي ١٣٥.٠٧١ مليون جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٣٩.٧٣ ٪ ، وهو معدل منخفض للغاية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر خلال الفترة والذي بلغ ١٠٥.٥٣ ٪ . كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠-م) إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في إقليم الدلتا بلغ حوالي ٢٧.٩ ٪ ، ويعد هذا المعدل منخفضاً للغاية مقارنة بمعدل نمو المتوسط القومي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة والذي بلغ حوالي ٧٣ ٪ ، وبذلك لم يتغير ترتيب الإقليم خلال الفترة ، وظل محتلاً المرتبة السادسة بين الأقاليم التخطيطية في الاقتصاد المصري ، وقد يرجع ذلك إلى أن الإقليم يعتمد بصفة رئيسية على السياحة الداخلية ، وبالتالي لم يحظ بقسط مناسب من الزيادة المطردة في السياحة الدولية .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمي (٧) (٨) بأن محافظة دمياط أكثر محافظات إقليم الدلتا نصيباً من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم ، يليها كل من محافظتي الدقهلية والغربية ، وتحصل هذه المحافظات الثلاث على حوالي ٩٢ ٪ من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم ، أما محافظتا المنوفية ، وكفر الشيخ فمجموع نصيبهما لا يتعدى ٧ ٪ .

٤/٣/٢ إقليم قناة السويس

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٩-م) إلى ارتفاع نصيب إقليم قناة السويس من الناتج المحلي لقطاع السياحة من ٢٤.٣٥٧ مليون جنيه في عام ١٩٩٨٣/٨٢ إلى ٥٤٤.٢١١ مليون جنيه في عام ١٩٩٦/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ١٥٢.٤٥ ٪ وهو أعلى من المتوسط القومي

جدول رقم (٥)

معامل توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة داخل إقليم الإسكندرية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	الإسكندرية	البحيرة	مطروح	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٠.٨٢١	٠.٠٦٨	٠.١١١	١
٨٤/٨٣	٠.٨٣٧	٠.٠٦٣	٠.١٠٠	١
٨٥/٨٤	٠.٨٤٠	٠.٠٥٢	٠.١٠٨	١
٨٦/٨٥	٠.٨٦٥	٠.٠٤٩	٠.٠٨٦	١
٨٧/٨٦	٠.٧٩٢	٠.٠٥٣	٠.١٥٥	١
٨٨/٨٧	٠.٨٣٠	٠.٠٥١	٠.١١٩	١
٨٩/٨٨	٠.٨٠٧	٠.٠٤٧	٠.١٤٦	١
٩٠/٨٩	٠.٧٨٣	٠.٠٤٢	٠.١٧٥	١
٩١/٩٠	٠.٧٤٩	٠.٠٤٣	٠.٢٠٨	١
٩٢/٩١	٠.٧١٥	٠.٠٥٤	٠.٢٣١	١
٩٣/٩٢	٠.٧١٨	٠.٠٤٥	٠.٢٣٧	١
٩٤/٩٣	٠.٧٥٦	٠.٠٤٨	٠.١٩٦	١
٩٥/٩٤	٠.٨١٠	٠.٠٣٧	٠.١٥٣	١
٩٦/٩٥	٠.٧٠٤	٠.٠٣٧	٠.٢٥٩	١
٩٧/٩٦	٠.٧٣٦	٠.٠٤٢	٠.٢٢٢	١

المصدر : حُصيت من جداول أرقام (١-م) ، (٢-م) ، (٣-م) ، (٤-م) ، (٥-م) ، (٦-م) - بالملحق - باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لقطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالي السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالي السياحية في الإقليم}}$$

جدول رقم (٦)

نصيب محافظات إقليم الإسكندرية من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم

خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	الإسكندرية	البحيرة	مطروح	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٢٨.٧٩٨	٢.٣٩٦	٣.٨٨٤	٣٥.٠٨
٨٤/٨٣	٣١.٤٨٠	٢.٣٥٩	٣.٧٦١	٣٧.٦
٨٥/٨٤	٣٦.٥٤٢	٢.٢٧٧	٤.٦٦٨	٤٣.٤٨٧
٨٦/٨٥	٣٧.٢٩٨	٢.٠٧٦	٣.٧٢٨	٤٣.١٠٢
٨٧/٨٦	٤٣.٢٢٦	٢.٩٢١	٨.٤٧٠	٥٤.٦١٧
٨٨/٨٧	٥٤.٠٧٣	٣.٣٤٠	٧.٧٣٩	٦٥.١٥٢
٨٩/٨٨	٥٨.٥٠٨	٣.٣٨٠	١٠.٥٧٨	٧٢.٤٦٦
٩٠/٨٩	٦١.٥٩٩	٣.٢٧٦	١٣.٧٩٤	٧٨.٦٦٩
٩١/٩٠	٣٩.٨١١	٢.٣٠٦	١١.٠٠٣	٥٣.١٢
٩٢/٩١	٢١٧.١٧٨	١٦.٤٢١	٧٠.٢٥٧	٣٠٣.٨٥٦
٩٣/٩٢	١٧٣.٥٣٩	١٠.٩٤٧	٥٧.٣١٠	٢٤١.٧٩٦
٩٤/٩٣	١٣٧.٦٠٣	٨.٧٦٥	٣٥.٦١٨	١٨١.٩٨٦
٩٥/٩٤	٢٤١.٤٨٤	١١.١٣٧	٤٥.٦٨٨	٢٩٨.٣٠٩
٩٦/٩٥	١٤٥.٤٣٩	٧.٥٤٨	٥٣.٥١٢	٢٠٦.٤٩٩
٩٧/٩٦	٢٢١.٧٣٧	١٢.٦١٢	٦٧.٠٣٦	٣٠١.٣٨٥

المصدر : حسب معرفة الباحث من الجدولين رقم (٩-م) ، (٥) باستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلي لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم

لمعدل نمو الناتج المحلي لقطاع السياحة، وبذلك احتل الإقليم المرتبة الثالثة في نهاية الفترة بعد أن كان يحتل المرتبة الرابعة في بدايتها.

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة بإقليم قناة السويس، تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-١٠) إلى أنه ارتفع من ٥.٣٦٧ جنيه في عام ١٩٨٣/٧٨ إلى ٨٥.١١٣ جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦. بمتوسط معدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ١٠.٦٪ وهو أعلى من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة الذي بلغ ٧.٣٪، وبذلك احتل الإقليم المرتبة الثالثة في نهاية الفترة بعد أن كان يحتل المرتبة الرابعة في بدايتها.

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمي (٩)، (١٠) بأنه في عام ١٩٨٣/٨٢ كانت محافظة بورسعيد تحصل على القسط الأكبر من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم، حيث بلغ نصيبها ٥٦.٨٪، في نفس العام كانت محافظة جنوب سيناء، تحصل على ٢.٧٪ فقط، إلا أنه خلال الفترة ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٩٧/٩٦ انخفض نصيب محافظة بورسعيد إلى ٣١٪، وارتفع نصيب محافظة جنوب سيناء إلى ٥٢٪، وذلك نتيجة للطلب السياحي الدولي المتزايد على محافظة جنوب سيناء، لما تتمتع به من مقومات سياحية فريدة، حيث بلغ نصيبها من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم في عام ١٩٩٧/٩٦ حوالي ٢٨٢ مليون جنيه، أما بالنسبة لمحافظة بورسعيد، والإسماعيلية، والشرقية، فهي تعتمد بصفة رئيسية على السياحة الداخلية، لذا فإنها لم تحظ بنصيب مناسب من الناتج المحلي لقطاع السياحة، ويرجع ذلك إلى النمو المتباطئ للسياحة الداخلية في مصر.

٥/٣/٢ إقليم شمال الصعيد

تشير بيانات جدول رقم (م-٩) إلى ارتفاع نصيب إقليم شمال الصعيد من الناتج المحلي لقطاع السياحة من حوالي ٦.٥٣٢ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالي ٣٨.٥٤٨ مليون جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٣.٥٪، وهو ما يقرب من ثلث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة في مصر، وبذلك احتل الإقليم المركز السابع والأخير بين أقاليم مصر المختلفة.

كما تشير بيانات جدول رقم (م-١٠) إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع

جدول رقم (٧)

معامل توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة داخل إقليم الدلتا خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

السنة	المنوفية	الغربية	كفر الشيخ	دمياط	الدقهلية	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٠.٠٤٦	٠.٢٤٧	٠.٠٩٩	٠.٣٧٨	٠.٢٣٠	٣
٨٤/٨٣	٠.٠٤٤	٠.٢٥٨	٠.٠٩٧	٠.٣٦٣	٠.٢٣٨	٤
٨٥/٨٤	٠.٠٣٤	٠.٢٩٢	٠.١٢٠	٠.٢٩٢	٠.٢٦١	٤
٨٦/٨٥	٠.٠٢٨	٠.٢٧٢	٠.٠٨٢	٠.٣٨٥	٠.٢٣٣	٤
٨٧/٨٦	٠.٠٢٢	٠.٢٩١	٠.٠٨٢	٠.٣٩٩	٠.٢٠٦	٣
٨٨/٨٧	٠.٠١٩	٠.٢٧٤	٠.٠٧٦	٠.٣٧٦	٠.٢٥٥	٢
٨٩/٨٨	٠.٠٢١	٠.٢٧٣	٠.٠٦٥	٠.٣٨٧	٠.٢٥٤	٢
٩٠/٨٩	٠.٠٢٤	٠.٢٧٢	٠.٠٥٣	٠.٣٩٨	٠.٢٥٣	٢
٩١/٩٠	٠.٠٢٦	٠.٣٢٦	٠.٠٦٢	٠.٣٥٢	٠.٢٣٤	٢
٩٢/٩١	٠.٠٢٢	٠.٣٥٧	٠.٠٥٦	٠.٢٩٣	٠.٢٧٢	٢
٩٣/٩٢	٠.٠٢٣	٠.٢٧٥	٠.٠٥٣	٠.٤١٤	٠.٢٣٥	٢
٩٤/٩٣	٠.٠٢٣	٠.٢٦٦	٠.٠٥٧	٠.٤١٠	٠.٢٤٤	١
٩٥/٩٤	٠.٠٢١	٠.٢٦١	٠.٠٦٩	٠.٤١١	٠.٢٣٨	١
٩٦/٩٥	٠.٠٣٠	٠.٠٣٢	٠.٠٥١	٠.٥٤٥	٠.٣٤٢	١
٩٧/٩٦	٠.٠٢٢	٠.٢٨٣	٠.٠٥١	٠.٣٣٨	٠.٣٠٦	١

المصدر: حسب من جداول أرقام (١-م)، (٢-م)، (٣-م)، (٤-م)، (٥-م)، (٦-م) - بالملحق - باستخدام المعادلة

التالية:

عدد التيارات السياحية بالمحافظة

عدد التيارات السياحية في الإقليم

معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة =

جدول رقم (٨)

نصيب محافظات إقليم الدلتا من الناتج المحلي لقطاع السياحة بإقليم الدلتا خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

السنة	المنوفية	الغربية	كفر الشيخ	دمياط	الدقهلية	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٠,٩٥١	٥,٠٨٨	٢,٠٣١	٧,٧٧٩	٤,٧٣٢	٢٠,٥٨١
٨٤/٨٣	٠,٨٨١	٥,٢٣١	١,٩٥٨	٧,٣٣١	٤,٨٠٤	٢٠,٢٠٥
٨٥/٨٤	٠,٦٨١	٥,٧٧٧	٢,٣٧١	٥,٧٧٧	٥,١٧١	١٩,٧٧٧
٨٦/٨٥	٠,٥١٣	٥,٠٠٠	١,٤٩٦	٧,٠٥٤	٤,٢٦٣	١٨,٣٢٦
٨٧/٨٦	٠,٦١٧	٨,٢٧٥	٢,٣٣٧	١١,٣٢٦	٥,٨٤١	٢٨,٣٩٦
٨٨/٨٧	٠,٥٩٥	٨,٦٩٨	٢,٤١٤	١١,٩٣٩	٨,١٠٣	٣١,٧٤٩
٨٩/٨٨	٠,٧١٨	٩,٢٨٠	٢,٢١٠	١٣,١٤٦	٨,٦٣٦	٣٣,٩٩٠
٩٠/٨٩	٠,٨٤١	٩,٦٥٣	١,٨٨٢	١٤,١٣٩	٨,٩٧٢	٣٥,٤٨٧
٩١/٩٠	٠,٦٤٢	٨,١٧٢	١,٥٤٨	٨,٨١٤	٥,٨٦٦	٢٥,٠٤٢
٩٢/٩١	٢,٤٨٧	٣٩,٧٠٧	٦,٢٧٣	٣٢,٦٢٩	٣٠,٢٦١	١١١,٣٥٧
٩٣/٩٢	٢,٦٨٩	٣٢,٤٣٠	٦,٢١٧	٤٩,٠٦٥	٢٧,٧٢٥	١١٨,١٢٦
٩٤/٩٣	٢,٠٨٧	٢٤,٢٠٩	٥,١٤٨	٣٧,١٤٩	٢٢,١٢٢	٩٠,٧١٥
٩٥/٩٤	٢,٦٦٠	٣٣,٤٩٤	٨,٨٩٨	٥٢,٧٥٢	٣٠,٦٣٠	١٢٨,٤٣٤
٩٦/٩٥	٢,٧٧٩	٢,٩٥٣	٤,٦٩٠	٥٠,٢٠٠	٣١,٤٤٠	٩٢,٠٦٢
٩٧/٩٦	٢,٩١٩	٣٨,٢١٩	٦,٩١٢	٤٥,٦٨٧	٤١,٣٣٣	١٣٥,٠٧١

المصدر : حسب معرفة الباحث من الجدولين رقم (م-٩) ، (٧) باستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلي لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم

السياحة بالإقليم من نحو ١.٠٩٠ جنيته للفرد إلى ٤.٥٤٦ جنيته ، بمتوسط معدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٢٢٪ ، وهو أدنى معدل نمو فى الأقاليم المختلفة ، لذا ظل الإقليم قابلاً فى المرتبة الأخيرة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى (١١) ، (١٢) بأن محافظة المنيا تستحوذ على أكثر من نصف الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم ، فقد بلغ نصيبها فى عام ١٩٩٧/٩٦ حوالى ٢٢.٦ مليون جنيته ، ومن الملاحظ أن نصيب محافظة الفيوم من الناتج المحلى لقطاع السياحة يعد ضئيلاً على الرغم من أنها تتمتع بمقومات سياحية متميزة .

٦/٣/٢ إقليم وسط الصعيد

تشير بيانات جدول رقم (٩-م) إلى ارتفاع نصيب إقليم وسط الصعيد من الناتج المحلى لقطاع السياحة من ٤.٥٣٥ مليون جنيته فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٤١.٤٢٨ مليون جنيته فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو بلغ نحو ٥٨٪ ، وهو أقل من معدل نمو الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر والذي بلغ ١٠٥.٥٣٪ ، وبذلك احتل الإقليم المرتبة السادسة بعد أن كان يحتل المرتبة السابعة فى بداية الفترة .

كما تشير بيانات جدول رقم (١٠-م) إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم من ٢.١٠٩ جنيته فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٤.٣٩٦ جنيته فى عام ١٩٩٧/٩٦ بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٤١.٦٪ ، وهو يقل كثيراً عن المتوسط القومى لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر والذي بلغ حوالى ٧٣٪ خلال نفس الفترة وبذلك ظل الإقليم يحتل المرتبة الخامسة بين الأقاليم التخطيطية فى الاقتصاد المصرى .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى (١٣) ، (١٤) بأنه حتى عام ١٩٩١/٩٠ لم تكن محافظة الوادى الجديد متواجدة على الخريطة السياحية ، وكانت محافظة أسيوط تستحوذ على كل الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم ، إلا أنه فى عام ١٩٩٢/٩١ حصلت محافظة الوادى الجديد على ١.٣٪ ، وأخذت فى الارتفاع حتى وصلت فى عام ١٩٩٧/٩٦ إلى حوالى ١٥.٦٪ ، ومن المتوقع أن يزداد نصيبها مستقبلاً ، حيث إنها تتمتع بمقومات سياحية متميزة .

جدول رقم (٩)

معامل توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة داخل إقليم قناة السويس خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	شمال سيناء	جنوب سيناء	بورسعيد	الإسماعيلية	السويس	الشرقية	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٠.٠٤١	٠.٠٢٧	٠.٠٥٦٨	٠.١٢٢	٠.١٧٥	٠.٠٦٧	١
٨٤/٨٣	٠.٠٤٤	٠.٠٥٠	٠.٠٥٤٤	٠.١٣٨	٠.١٧٠	٠.٠٥٤	١
٨٥/٨٤	٠.٠٥٦	٠.٠٨٠	٠.٠٥١٩	٠.١٤٦	٠.١٥٣	٠.٠٤٦	١
٨٦/٨٥	٠.٠٥٤	٠.٠٨٥	٠.٠٥٤٧	٠.١٢٩	٠.١٤٢	٠.٠٤٣	١
٨٧/٨٦	٠.٠٥٣	٠.٠٨٩	٠.٠٥٣٢	٠.١٤٢	٠.١٤٦	٠.٠٣٨	١
٨٨/٨٧	٠.٠٤٧	٠.١٣٦	٠.٠٥١٠	٠.١٢٩	٠.١٣٨	٠.٠٤٠	١
٨٩/٨٨	٠.٠٥١	٠.١٦٨	٠.٠٥١٥	٠.١١٣	٠.١٢٢	٠.٠٣١	١
٩٠/٨٩	٠.٠٥٥	٠.١٩٥	٠.٠٥١٩	٠.١٠٢	٠.١٠٨	٠.٠٢٣	١
٩١/٩٠	٠.٠٦١	٠.٢٠٨	٠.٠٤٧٦	٠.١٣٤	٠.٠٩١	٠.٠٣٠	١
٩٢/٩١	٠.٠٥٩	٠.٠٥٥	٠.٠٦٢٩	٠.١١١	٠.١٢١	٠.٠٣٥	١
٩٣/٩٢	٠.٠٣٨	٠.٠٤٤٥	٠.٠٣٢١	٠.٠٨٦	٠.٠٩١	٠.٠١٩	١
٩٤/٩٣	٠.٠٣٩	٠.٠٤٤٠	٠.٠٣٣٤	٠.٠٩٩	٠.٠٧٣	٠.٠١٥	١
٩٥/٩٤	٠.٠٥٣	٠.٠٣٦٣	٠.٠٣٨٦	٠.٠٨٥	٠.٠٩٤	٠.٠١٩	١
٩٦/٩٥	٠.٠٢٩	٠.٠٦٣٧	٠.٠٢١٩	٠.٠٤٥	٠.٠٦٢	٠.٠٠٨	١
٩٧/٩٦	٠.٠٣٦	٠.٠٥٢٠	٠.٠٣١٠	٠.٠٥٥	٠.٠٦٨	٠.٠١٣	١

المصدر : حسب من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) - بالملحق - باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالي السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالي السياحية في الإقليم}}$$

جدول رقم (١٠)

تصيب محافظات إقليم قناة السويس من الناتج المحلي لقطاع السياحة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	شمال سيناء	جنوب سيناء	بورسعيد	الإسماعيلية	السويس	الشرقية	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٠.٩٩٢	٠.٦٦٤	١٣.٨٤٢	٢.٩٧٨	٤.٢٥٤	١.٦٢٧	٢٤.٣٥٧
٨٤/٨٣	١.١٩٩	١.٣٦٧	١٤.٨٢٧	٣.٧٦٥	٤.٦٣٨	١.٤٧٧	٢٧.٢٧٣
٨٥/٨٤	١.٨٨٦	٢.٧١٤	١٧.٥٦٩	٤.٩٦٧	٥.١٧٤	١.٥٤١	٣٣.٨٥١
٨٦/٨٥	١.٥٨٥	٢.٥٠٠	١٦.٠٢٦	٣.٧٩٥	٤.١٥٢	١.٢٧٢	٢٩.٢٣٠
٨٧/٨٦	٢.٤٦٦	٤.١٥٤	٢٤.٧٩٤	٦.٦٢٠	٦.٨١٥	١.٧٨٥	٤٦.٦٣٤
٨٨/٨٧	٢.٣١٥	٦.٦٤٨	٢٥.٠٣٦	٦.٣١٦	٦.٧٤٦	١.٩٥١	٤٩.٠١٢
٨٩/٨٨	٣.١٧١	١٠.٣٩٠	٣١.٨٢٣	٦.٩٩٥	٧.٤٩٩	١.٩٠٣	٦١.٧٨١
٩٠/٨٩	٤.٠٨٩	١٤.٥٥٦	٣٨.٨٠١	٧.٥٢٣	٨.٠٩٥	١.٧٥٨	٧٤.٨٢٢
٩١/٩٠	٢.٩١٩	٩.٩٨٢	٢٢.٨٨٢	٦.٤٥٠	٤.٣٧٨	١.٤٥٩	٤٨.٠٧٠
٩٢/٩١	١٤.٨٨٢	١٤.٠٩٥	١٥٩.٩٥٢	٢٨.٢٠٤	٣٠.٨١٦	٦.٣٥٤	٢٥٤.٣٠٣
٩٣/٩٢	١٣.١٠٦	١٥٤.٩٢٤	١١١.٧٤١	٣٠.٠٧٨	٣١.٤٢٢	٦.٧٢١	٣٤٧.٩٩٢
٩٤/٩٣	١٣.٠٧٨	١٤٥.٨١٢	١١٠.٧٥٠	٣٢.٩٧٥	٢٤.٠٧٠	٤.٨٧٠	٣٣١.٥٥٥
٩٥/٩٤	١٧.٢٢٣	١١٧.٧٧٨	١٢٥.٦٢٢	٢٧.٥٧٠	٣٠.٣٩٧	٦.٢٧٧	٣٢٤.٨٦٧
٩٦/٩٥	١٣.٨٥٣	٣٠.٥٠٤٨	١٠٤.٧٦١	٢١.٥٠١	٢٩.٧٢٥	٣.٧٥٢	٤٧٨.٦٤٠
٩٧/٩٦	١٩.٨٠٠	٢٨٢.٩١٧	١٦٨.٠٠٤	٢٩.٧٤٥	٣٦.٨١٦	٦.٩٣٩	٥٤٤.٢١١

المصدر : حسب معرفة الباحث من الجدولين رقمي (م-٩) . (٧) باستخدام المعادلة التالية: تصيب المحافظة من الناتج المحلي لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم

جدول رقم (١١)

معامل توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة داخل إقليم شمال الصعيد خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	بنى سويف	الفيوم	المنيا	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٠.١١٩	٠.٢٧٢	٠.٦٠٩	١
٨٤/٨٣	٠.١١٦	٠.٢٦٣	٠.٦٢١	١
٨٥/٨٤	٠.١٣٤	٠.٢٧٥	٠.٥٩١	١
٨٦/٨٥	٠.١٣٥	٠.٢٥٧	٠.٦٠٨	١
٨٧/٨٦	٠.١٢٢	٠.٣٢٧	٠.٥٥١	١
٨٨/٨٧	٠.١٢٩	٠.٢٩٥	٠.٥٧٦	١
٨٩/٨٨	٠.١٤٢	٠.٢٥٩	٠.٥٩٩	١
٩٠/٨٩	٠.١٥٦	٠.٢١٨	٠.٦٢٦	١
٩١/٩٠	٠.١١٧	٠.٢٧٤	٠.٦٠٩	١
٩٢/٩١	٠.١٣٥	٠.٢١٤	٠.٦٥١	١
٩٣/٩٢	٠.١١٣	٠.٢٠٤	٠.٦٨٣	١
٩٤/٩٣	٠.١٨٣	٠.٢٠٥	٠.٦١٤	١
٩٥/٩٤	٠.١٩٤	٠.٢٤٥	٠.٥٦١	١
٩٦/٩٥	٠.١٨٢	٠.٣٠٠	٠.٥١٨	١
٩٧/٩٦	٠.٢١٠	٠.٢٠٢	٠.٥٨٨	١

المصدر : حست من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) - بالملحق - باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لقطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الملبى السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الملبى السياحية في الإقليم}}$$

جدول رقم (١٢)

نصيب محافظات إقليم شمال الصعيد من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	بنى سويف	الفيوم	المنيا	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٠.٧٧٧	١.٧٨٠	٣.٩٧٥	٦.٥٣٢
٨٤/٨٣	٠.٧١٠	١.٦٠٤	٣.٧٨٤	٦.٠٩٨
٨٥/٨٤	٠.٧٥٩	١.٥٦٤	٣.٣٥٧	٥.٦٨٠
٨٦/٨٥	٠.٧٣٧	١.٤٠٦	٣.٣٢٦	٥.٤٦٩
٨٧/٨٦	١.٠٣٨	٢.٧٩١	٤.٧٠٦	٨.٥٣٥
٨٨/٨٧	١.١٥٨	٢.٦٤٥	٥.١٦٠	٨.٩٦٣
٨٩/٨٨	١.٤٢٧	٢.٦٠٠	٦.٠٢١	١٠.٠٤٨
٩٠/٨٩	١.٧١٩	٢.٣٩٧	٦.٨٧٦	١٠.٩٩٢
٩١/٩٠	٠.٨٧٦	٢.٠٤٣	٤.٥٥٣	٧.٤٧٢
٩٢/٩١	٦.٦٨٥	١٠.٥٨٥	٣٢.٢٣٥	٤٩.٥٠٦
٩٣/٩٢	٣.١١١	٥.٦٣٠	١٨.٨١٦	٢٧.٥٥٧
٩٤/٩٣	٤.٤٥٢	٥.٠٠٩	١٥.٠٢٥	٢٤.٤٨٨
٩٥/٩٤	٥.٧٣٩	٧.٢٥٦	١٦.٦٣١	٢٩.٦٢٦
٩٦/٩٥	٤.١٧٨	٦.٨٧٥	١١.٨٦١	٢٢.٩١٤
٩٧/٩٦	٨.١٠٢	٧.٧٨٠	٢٢.٦٦٦	٣٨.٥٤٨

المصدر : حسب معرفة الباحث من الجدولين رقم (م-٩)، (٧) باستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلي لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم

٧/٣/٢ إقليم جنوب الصعيد

تشير بيانات الجدول رقم (م-٩) ارتفاع نصيب إقليم جنوب الصعيد من الناتج المحلي لقطاع السياحة من حوالي ٢٩.٢٣٤ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالي ١٢٨٣.٣٤٩ مليون جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦ محققاً أعلى متوسط نمو خلال الفترة بلغ نحو ٣.٦٪، ويزيد كثيراً عن معدل نمو الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر والذي يبلغ نحو ١.٥٣٪، وبذلك احتل الإقليم المرتبة الثانية في نهاية الفترة بعد أن كان في بدايتها يحتل المرتبة الثالثة.

وتشير بيانات جدول رقم (م-١٠) إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة من حوالي ٥.٥٣٠ جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالي ١٨١.٠٠٨ جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦، بمعدل نمو بلغ نحو ٢٢.٦٪، وهو أعلى كثيراً من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة والذي بلغ حوالي ٧.٣٪، وبذلك احتل الإقليم المرتبة الأولى بعد أن كان في بداية الفترة يحتل المرتبة الثالثة.

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمي (١٥) ، (١٦) بأنه في عام ١٩٨٣/٨٢ كانت محافظتا قنا وأسوان ، تستأثران بالقسط الأكبر من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم ، حيث حصلتا مجتمعيتين على ٨٩.٢٪ ، وكان نصيب محافظة البحر الأحمر في نفس العام لا يتعدى ١.٤٪ ، إلا أنه في عام ١٩٩٧/٩٦ فقد حصلت محافظة البحر الأحمر وحدها على ٦٩.٧٪ ، ولم يتعد نصيب محافظتي قنا وأسوان مجتمعيتين ٢٩٪ ، حيث شهدت هذه الفترة تركيزاً كبيراً من جانب الدولة على التنمية السياحية في محافظة البحر الأحمر ، وصحب ذلك انفاق ترويجي كبير على البرامج السياحية في المحافظة .

ثالثاً: أثر نمو القطاع السياحي على درجة واتجاه عدالة توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

أوضح تقييم أداء القطاع السياحي على المستوى الاقليمي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في أقاليم القاهرة والاسكندرية وقناة السويس وجنوب الصعيد كان أعلى من المتوسط القومي ، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في أقاليم الدلتا وشمال

جدول رقم (١٣)

معامل توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة داخل إقليم وسط الصعيد خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	أسيوط	الوادى الجديد	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	١	-	١
٨٤/٨٣	١	-	١
٨٥/٨٤	١	-	١
٨٦/٨٥	١	-	١
٨٧/٨٦	١	-	١
٨٨/٨٧	١	-	١
٨٩/٨٨	١	-	١
٩٠/٨٩	١	-	١
٩١/٩٠	١	-	١
٩٢/٩١	٠,٩٨٧	٠,٠١٣	١
٩٣/٩٢	٠,٩٣٧	٠,٠٦٣	١
٩٤/٩٣	٠,٩١٣	٠,٠٨٧	١
٩٥/٩٤	٠,٩٢٨	٠,٠٧٢	١
٩٦/٩٥	٠,٨٦٩	٠,١٣١	١
٩٧/٩٦	٠,٨٤٤	٠,١٥٦	١

المصدر : حسيب من جداول أرقام (١-م) ، (٢-م) ، (٣-م) ، (٤-م) ، (٥-م) ، (٦-م) - بالملحق - باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لقطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالي السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالي السياحية في الإقليم}}$$

جدول رقم (١٤)

نصيب محافظات إقليم وسط الصعيد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في إقليم وسط الصعيد خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

الإجمالي	الوادي الجديد	أسيوط	البيان
٤.٥٣٥	-	٤.٥٣٥	١٩٨٣/٨٢
٣.٨٨٤	-	٣.٨٨٤	٨٤/٨٣
٣.٦١١	-	٣.٦١١	٨٥/٨٤
٣.٧٩٥	-	٣.٧٩٥	٨٦/٨٥
٦.٧٨٣	-	٦.٧٨٣	٨٧/٨٦
٦.٦٤٧	-	٦.٦٤٧	٨٨/٨٧
٧.٢٩٤	-	٧.٢٩٤	٨٩/٨٨
٧.٨١٢	-	٧.٨١٢	٩٠/٨٩
٨.٧٢٧	-	٨.٧٢٧	٩١/٩٠
٤١.٣٠٨	٠.٥٣٧	٤٠.٧٧١	٩٢/٩١
٣٢.٢٦٢	٢.٠١٦	٣٠.٢٤٦	٩٣/٩٢
٢٦.٩٩٢	٢.٣٦٥	٢٤.٦٢٧	٩٤/٩٣
٣٤.١٣١	٢.٤٥٠	٣١.٦٨١	٩٥/٩٤
٢٥.٧٤٥	٣.٣٧٠	٢٢.٣٧٥	٩٦/٩٥
٤١.٤٢٨	٦.٤٧٤	٣٤.٩٥٤	٩٧/٩٦

المصدر : حسب معرفة الباحث من الجدولين رقمي (٩-٦) ، (٧) باستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلي لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم

الصعيد ووسط الصعيد فكان أقل من المتوسط القومى ، وحيث إن العديد من الدول تستخدم القطاع السياحى كأداة لرفع مستوى المعيشة فى الأقاليم المختلفة فى الدولة من خلال تحقيق العدالة فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم ، فمن الضروري التعرف على درجة واتجاه عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر ، حتى يمكن وضع استراتيجية للتنمية السياحية تكفل تحقيق هذا الهدف .

وسوف نقوم فيما يلى بقياس درجة عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم باستخدام معامل ويليامسون للفوارق ، ويتم استخدام هذا المعامل لأن المقاييس الأخرى تتطلب بيانات تفصيلية عن الأسر وعن الفئات الدخلية لا تتوفر إحصائياتها فى مصر ، كما يتم التعرف على اتجاه عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم من خلال تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر لكل خطة خمسية على حدة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ ، وكذلك للفترة ككل .

١/٣ قياس درجة عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

تتناول فيما يلى النموذج المستخدم لقياس درجة عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم ومتغيرات النموذج ونتائج تقدير النموذج .

١/١/٣ النموذج المستخدم :

يتم استخدام نموذج ويليامسون لقياس الفوارق ويتم حسابه كما يلى :

$$L = \left[\sum_{r=1}^R (\bar{y}_r - \bar{Y})^2 \times (n_r/N) \right]^{1/2} / \bar{Y}$$

حيث إن :

L	معامل ويليامسون للفوارق
R	عدد الأقاليم
y_r	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى الاقليم
\bar{Y}	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى الدولة

جدول رقم (١٥)

معامل توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة داخل إقليم جنوب الصعيد خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

السنة	سوهاج	قنا	أسوان	البحر الأحمر	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٠.٠٩٤	٠.٤٨٦	٠.٤٠٦	٠.٠١٤	١
٨٤/٨٣	٠.٠٩٤	٠.٤٨٨	٠.٤٠٠	٠.٠١٨	١
٨٥/٨٤	٠.٠٨٨	٠.٥٠٨	٠.٣٨٥	٠.٠١٩	١
٨٦/٨٥	٠.١١١	٠.٤٧٧	٠.٤٠٢	٠.٠١٠	١
٨٧/٨٦	٠.٠٦١	٠.٥٧١	٠.٣٦٠	٠.٠٠٨	١
٨٨/٨٧	٠.٠٤٩	٠.٥٤٤	٠.٣٨٦	٠.٠٢١	١
٨٩/٨٨	٠.٠٤١	٠.٥٢٤	٠.٣٤٧	٠.٠٨٨	١
٩٠/٨٩	٠.٠٣٥	٠.٥١٠	٠.٣١٩	٠.١٣٦	١
٩١/٩٠	٠.٠٣١	٠.٤٠١	٠.٣٣٥	٠.٢٣٣	١
٩٢/٩١	٠.٠٤٠	٠.٥٨٠	٠.٢٩٥	٠.٠٨٥	١
٩٣/٩٢	٠.٠٢١	٠.٣٤٢	٠.٢١٣	٠.٤٢٤	١
٩٤/٩٣	٠.٠٢٩	٠.٢٢٨	٠.١٨٣	٠.٥٦٠	١
٩٥/٩٤	٠.٠٣١	٠.٢٤٤	٠.١١٤	٠.٦١١	١
٩٦/٩٥	٠.٠١٦	٠.١٤٩	٠.٠٧٤	٠.٧٦١	١
٩٧/٩٦	٠.٠١٣	٠.١٩٦	٠.٠٩٤	٠.٦٩٧	١

المصدر : حسب من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) - بالملحق - باستخدام

المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالي السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالي السياحية في الإقليم}}$$

جدول رقم (١٦)

نصيب محافظات إقليم جنوب الصعيد من الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم

خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

السنة	سوهاج	قنا	أسوان	البحر الأحمر	الإجمالي
١٩٨٣/٨٢	٢.٧٤١	١٤.٢١١	١١.٨٦٣	٠.٤١٩	٢٩.٢٣٤
٨٤/٨٣	٢.٩٥١	١٥.٣٥٢	١٢.٦٠٠	٠.٥٥٩	٣١.٤٦٢
٨٥/٨٤	٢.٧١٤	١٥.٧٥٣	١١.٩٣٥	٠.٥٩٨	٣١
٨٦/٨٥	٣.٢٣٧	١٣.٨٨٤	١١.٦٩٦	٠.٢٩٠	٢٩.١٠٧
٨٧/٨٦	٣.١١٥	٢٨.٩٨٠	١٨.٢٣٨	٠.٣٨٩	٥٠.٧٢٢
٨٨/٨٧	٣.٢٤١	٣٦.٠١٥	٢٥.٥٣٢	١.٣٨٩	٦٦.١٧٧
٨٩/٨٨	٣.٢٩٧	٤٢.٠٩٨	٢٧.٨٦٣	٧.٠٥٠	٨٠.٣٠٨
٩٠/٨٩	٣.٣٢٩	٤٨.٠٧٥	٣٠.٠٦٠	١٢.٨٦٨	٩٤.٣٣٢
٩١/٩٠	٢.٦٢٥	٣٤.٥٣٥	٢٨.٨١٨	٢.٠٣٩	٨٦.٠١٧
٩٢/٩١	١٥.١١٩	٢٢.٠٣٨	١١٢.٠٠٢	٣٢.٧٤١	٣٨٠.٢٤٢
٩٣/٩٢	٩.٣٨٢	١٥١.٨١٧	٩٤.٤٢٨	١٨٧.٦٣٨	٤٤٣.٢٦٥
٩٤/٩٣	١٢.٣٨٣	٩٧.٦٧٢	٧٨.٤٧١	٢٤.٠٥٦١	٤٢٩.٠٨٧
٩٥/٩٤	١٦.٨٥٣	١٣٣.٧١٦	٦٢.٣٠٨	٣٣٤.٨٠٦	٥٤٧.٦٨٣
٩٦/٩٥	١١.٥٩٢	١٠٧.٨٣٢	٥٣.٣٧٧	٥٥١.٥٦٢	٧٢٤.٣٦٣
٩٧/٩٦	١٧.٠٧٦	٢٥١.٥٣٦	١٢٠.٤٨٦	٨٩٤.٢٥١	١٢٨٣.٣٤٩

المصدر : حسب معرفة الباحث من الجدولين رقمي (م-٩) ، (٧) باستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلي لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلي لقطاع السياحة بالإقليم

$n_i r$	عدد السكان في الاقليم
N	عدد السكان في الدولة
Y	الناتج المحلي لقطاع السياحة في الدولة

تمثل المتغيرات المستخدمة فيما يلي :

- عدد الأقاليم R

يبلغ عدد الأقاليم الاقتصادية التخطيطية سبعة أقاليم ، لذا $R=7$

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في الأقاليم الاقتصادية التخطيطية

في مصر .

وتشير إحدى الدراسات إلى أنه على الرغم من بعض الانتقادات الموجهة إلى استخدام عدد الليالي السياحية كأساس لتوزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة ، إلا أنه يعد أكثر المقاييس دقة كأساس للتوزيع . وعلى الرغم من ذلك حاول الباحث توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم المختلفة باستخدام معايير أخرى كأساس للتوزيع بخلاف عدد الليالي السياحية ، مثل معيار الإيرادات السياحية ، إلا أنه لم يتمكن من توفير بيانات تفصيلية عنها بالنسبة للأقاليم والمحافظات المختلفة . ويوضح جدول رقم (٧-م) معامل التوزيع الإقليمي للأقاليم الاقتصادية التخطيطية في مصر خلال الفترة باستخدام عدد الليالي السياحية كأساس للتوزيع . كما يوضح جدول رقم (١٠-م) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في الأقاليم الاقتصادية التخطيطية في مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر \bar{Y}

يوضح جدول رقم (١٠-م) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر \bar{Y} .

- عدد السكان في مصر والأقاليم .

يوضح جدول رقم (٨-م) عدد السكان في مصر N والأقاليم $n_i r$.

٥- الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر .

يوضح جدول رقم (٩) الناتج المحلي لقطاع السياحة بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة Y في

مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

٢/١/٣ نتائج النموذج

يوضح جدول رقم (١٧) نتائج نموذج ويليامسون للفوارق الإقليمية في الناتج المحلي لقطاع السياحة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦.

وتفيد البيانات الواردة بالجدول بأن الفوارق الإقليمية في الناتج المحلي لقطاع السياحة أخذت في الانخفاض خلال الخطة الخمسية الأولى من ١٩٥٤.٤ إلى ١٩٤٢٩.٠، إلا أنها شهدت تذبذباً خلال الخطة الخمسية الثانية للتنمية السياحية بسبب تأثيرات اضطرابات الأمن المركزي، ثم حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، إلا أن الفوارق الإقليمية أخذت في الارتفاع منذ عام ١٩٩٥/٩٤ وحتى نهاية فترة الدراسة ١٩٩٧/٩٦.

٢/٣ قياس اتجاه درجة عدالة توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦.

تم التعرف على درجة العدالة في توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية في مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ باستخدام معامل ويليامسون لقياس الفوارق، وسوف يتم تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر حتى يمكن التعرف على اتجاه درجة عدالة توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم خلال نفس الفترة.

ويتم تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر باستخدام طريقة المربعات الصغرى، على النحو التالي:

$$L = \alpha + \beta \bar{Y}$$

حيث إن: معامل ويليامسون L
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر \bar{Y}

و يوضح الشكل رقم (١) الحالات المختلفة للعلاقة بين درجة الفوارق الإقليمية ونصيب الفرد من الدخل. وتنخفض درجة الفوارق الإقليمية كما هو موضح في الحالة رقم (١) إذا كانت $(\beta < 0)$ ، أما إذا كانت $(\beta = 0)$ كما هو موضح في الحالة (٢) - فإن ذلك يعنى ثبات درجة الفوارق الإقليمية، وتزداد درجة الفوارق الإقليمية - وكما هو موضح في الحالة (٣) - إذا كانت $(\beta > 0)$.

جدول رقم (١٧)

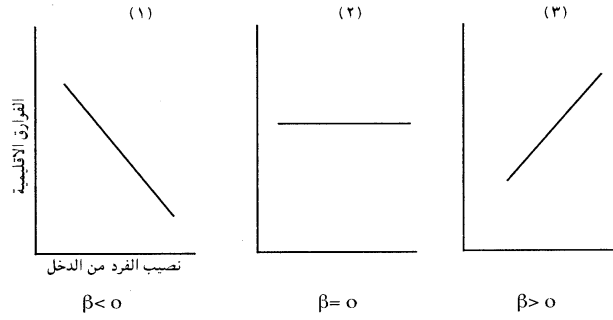
الفوارق الإقليمية في الناتج المحلي لقطاع السياحة طبقاً لمعامل وليامسون للفوارق خلال الفترة

١٩٩٧/٩٦-١٩٨٣/٨٢ .

الفوارق الإقليمية	البيان السنوات
٠٠٠١٥٤٠٤	١٩٨٣/٨٢
٠٠٠١٥٩٠٧	٨٤/٨٣
٠٠٠١٥١٢٦	٨٥/٨٤
٠٠٠١٤٥٩	٨٦/٨٥
٠٠٠١٤٢٩	٨٧/٨٦
٠٠٠١٣٦٦	٨٨/٨٧
٠٠٠١٤٥٩٥	٨٩/٨٨
٠٠٠١٥٢٤٢	٩٠/٨٩
٠٠٠١٤٧٧	٩١/٩٠
٠٠٠١٣٤٤٦	٩٢/٩١
٠٠٠١٣٥٧٣	٩٣/٩٢
٠٠٠١٣٠٦٤	٩٤/٩٣
٠٠٠١١٧٤٥	٩٥/٩٤
٠٠٠١٣٧٢٧	٩٦/٩٥
٠٠٠١٤٥٣٢	٩٧/٩٦

شكل رقم (١)

الحالات المختلفة للعلاقة بين الفوارق الإقليمية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل



Source : Amos M. (1988) , " Unbalanced Regional Growth and Regional Income Inequality in The Latter Stage of Development " , Regional Science and Urban Economics, Vol. 18, pp. 549-566 .

وسوف يتم فيما يلي تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر للخطة الخمسية الثالث للتنمية السياحية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، بالإضافة إلى تقديرها للفترة ككل .

١/٢/٣ تحليل انحدار الفوارق الإقليمية L على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر Y خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية السياحية ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٣/٨٢ .

١/١/٢/٣ تحليل انحدار الفوارق الإقليمية L على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة في مصر Y خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية السياحية ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٣/٨٢ .

تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام البيانات الواردة بالجدولين رقمي (م-١٠) و (١٧) على

$$L = 0.0171 - 0.0003 \bar{Y} \quad \text{النحو التالي:}$$

$$(10.32953) \quad (-1.244007)$$

$$\hat{a} = -0.0003 \quad R^2 = 0.340305$$

وحيث إن $\beta < 0$ ، فإن النتائج تتطابق مع الحالة رقم (١) فى الشكل رقم (١) ، وبالتالي نستنتج أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تقليل الفوارق الإقليمية فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الحطة الخمسية الثانية للتنمية السياحية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ .

٢/١/٢/٣ تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر Y خلال الحطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ .

تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام البيانات الواردة بالجدولين رقمى (م-١٠) و (١٧) على النحو التالى :

$$L = 0.0149 - 0.00003 Y$$

$$(28.40981) \quad (-1.257727)$$

$$\hat{a} = -0.00003 \quad R^2 = 0.345247$$

وحيث أن $\beta < 0$ ، فإن النتائج تتطابق مع الحالة رقم (١) فى الشكل رقم (١) ، وبالتالي نستنتج أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تقليل الفوارق الإقليمية فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الحطة الخمسية الأولى للتنمية السياحية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ .

٣/١/٢/٣ تحليل تقدير انحدار الفوارق الإقليمية L على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر Y خلال الحطة الخمسية الثانية للتنمية السياحية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ .

تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام البيانات الواردة بالجدولين رقمى (م-١٠) و (١٧) على النحو التالى :

$$L = 0.0099 + 0.00008 Y$$

$$(5.591066) \quad (1.963184)$$

$$\hat{a} = 0.00008 \quad R^2 = 0.56230$$

وحيث إن $\beta > 0$ ، فإن النتائج تتطابق مع الحالة رقم (٣) فى الشكل رقم (١) ، وبالتالي نستنتج أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تعميق التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين

الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ .

٤/١/٢/٣ تحليل انحدار الفوارق الإقليمية L على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ .

تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام البيانات الواردة بالجدولين رقمى (م-١٠) و (١٧) على النحو التالى :

$$L = 0.014976 - 0.00003 \bar{Y}$$

$$(41.14099) \quad (-2.598857)$$

$$a = 0.00003 \quad R^2 = 0.341907$$

وحيث إن $\beta < 0$ ، فإن النتائج تتطابق مع الحالة رقم (١) فى الشكل رقم (١) ، وبالتالي نستنتج أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تقليل التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ . إلا أن انخفاض قيمة معامل التحديد R2 للفترة ككل يوضح ان هناك عوامل أخرى تؤثر فى هذا التفاوت بخلاف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، مثل الفوارق فى المقومات السياحية الإقليمية ومن ثم متوسط انفاق السائح إقليمياً ، إلا أنه من الملاحظ أن قيمة معامل التحديد أخذت فى التصاعد خلال فترات الدراسة المختلفة حيث زادت من ٣٠٣٠٥ . للخطة الخمسية الأولى للتنمية السياحية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ إلى ٣٤٥٢٤٧ . للخطة الخمسية الثانية للتنمية السياحية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ . ثم إلى ٥٦٢٣٠٥ . للخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ، وهذا يدل على زيادة دور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى تفسير الفوارق الإقليمية فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة عن العوامل الأخرى .

وعلى ضوء ما سبق ، يتضح أن قيمة β كانت فى الخطة الخمسية الأولى والثانية للتنمية السياحية أقل من الصفر ، وهذا يثبت أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تقليل التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال سنوات الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية للتنمية السياحية ، إلا أن ارتفاع قيمة β فى الخطة الخمسية الثانية عن قيمتها فى الخطة الخمسية الأولى يثبت أن درجة الفوارق الإقليمية كانت تأخذ فى الانخفاض ولكن

بمعدل متناقص ، حتى أصبحت قيمة β في الخطة الخمسية الثالثة أكبر من الصفر ، وهذا يدل على أن نمو القطاع السياحي أخذ يؤدي إلى تعميق التفاوت في توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة مع بداية الخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية، وحيث أن قيمة β أقل من الصفر للفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ ، فهذا يثبت أن محصلة التنمية للتخطيط الخمسية الثلاث أدت إلى تقليل التفاوت في توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم .

ورغم أن إحدى الدراسات تشير إلى أن التوزيع الإقليمي للاستثمارات يعد حجر الزاوية في السياسات الإقليمية التي تستهدف القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة ، إلا أنه يجب أن تسعى الحكومة إلى الحد من الفوارق بين الأقاليم باستخدام مجموعة من الأدوات الإيجابية أو السلبية، أما الأدوات الإيجابية فهي التي تشجع النمو في الأقاليم الفقيرة ، في حين تعمل الأدوات السلبية على الحد من النمو في الأقاليم الغنية ، وقد استخدمت كل من إنجلترا وفرنسا النوعين من الأدوات، أما كندا وإيطاليا فنستخدم الأدوات الإيجابية فقط .

لذا يجب أن تعمل الدولة على تقليل هذه الفوارق باستخدام مجموعة من الأدوات الإيجابية تتمثل في تقديم حوافز الاستثمار للمشروعات السياحية في الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة ، بالإضافة إلى اتباع سياسة للتوزيع الإقليمي للاستثمارات يتم بمقتضاها التركيز على هذه الأقاليم ، وكذلك تدعيم البنية الأساسية فيها .

ويوضح جدول رقم (٢) ترتيب الأقاليم الاقتصادية التخطيطية حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة ، وتشير البيانات الواردة بالجدول إلى أن أقاليم شمال الصعيد والدلتا ووسط الصعيد هي الأقاليم التي يجب على الدولة أن تستخدم معها مجموعة من الأدوات الإيجابية التي تحفز النمو السياحي فيها. حيث ظلت تحتل المراتب الثلاث خلال فترة الخطط الخمسية الثلاث للتنمية السياحية ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦.

وتتمتع أقاليم شمال الصعيد والدلتا ووسط الصعيد بمجموعة من المقومات السياحية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد خطة إقليمية للتنمية السياحية ، تتمثل فيما يلي :

أولاً: إقليم شمال الصعيد

١- محافظة الفيوم

تعتبر محافظة الفيوم من المحافظات التي تتمتع بميزات طبيعية هائلة بالإضافة إلى ما تحفل به

من معالم أثرية تنتمي لمختلف العصور ، ومن أشهر ما تتميز به الفيوم العيون المعدنية والسواقي ، ربما أنها تبعد عن القاهرة بحوالي ١٠٠ كم، لذا فيمكن إدراجها ضمن البرامج السياحية للسانحين المتواجدين بالقاهرة .

ومن المعالم الأثرية الفرعونية في الفيوم هرم هوارة وهرم سنوسرت (هرم اللاهون) ومعبد الإله سبك وقاعدة هرم أمنمحات الثالث ومسللة سنوسرت ومعبد مدينة ماخزي وهرم سيلار . أما المناطق الأثرية اليونانية والرومانية فتشمل مدينة كرانيس وديميه السباع وفيلادلفيا وأم الأتل وأم اليريجات ومعبد قصر قارون، ومن المناطق الأثرية القبطية الإسلامية تضم دير الغرب ، وقنطرة اللاهون عند مدخل بحر يوسف ومسجد قايتباي ، كما يمر بها مسار العائلة المقدسة . أما العيون الطبيعية فمن أشهرها عين السلين وعين الشاعر وبهيمو والمنذرة . هذا إلى جانب بحيرة قارون التي يمارس السانحون فيها هواية صيد الطيور والأسماك وبعض الرياضات المائية .

٢- محافظة بنى سويف

كانت بنى سويف عاصمة الإقليم العشرين في العصر الفرعوني، كما كانت عاصمة لمصر قرابة قرن ونصف خلال عهد الأسرتين التاسعة والعاشرية . ومن أهم المعالم الأثرية في محافظة بنى سويف هرم ميدوم ومنطقة آثار إهناسيا ومقبرة كاشدو ومنطقة آثار سدمنت الجبل ، وآثار الحبيبة ودير وكنيسة العذراء ، ودير مار جرجس ومقبرة مروان .

٣- محافظة المنيا

تضم محافظة المنيا مجموعة ضخمة من الآثار التي خلفتها الحضارات الفرعونية والقبطية والإسلامية، ومن هذه الآثار منطقة تل العمارنة ومنطقة آثار بنى حسن وتونا الجبل وطهنا الجبل ودير السيدة العذراء ودير البرشا والسراية والهنسا ومسجد المئذنة المائلة .

لذا يمكن صياغة استراتيجية للتنمية السياحية في إقليم شمال الصعيد ، بحيث يتم التركيز على تنشيط السياحة العلاجية والثقافية ، نظراً لما يحفل به الإقليم من مقومات سياحية متنوعة ، على أن يكون دور الدولة إنشاء بنية أساسية متميزة لإمكانية جذب السياحة الدولية إلى هذا الإقليم.

ثانياً : إقليم وسط الصعيد

١- محافظة أسيوط

هي مدينة أقامها الفرعنة على نهر النيل ، وكان اسمها في ذلك الحين "سيوط" ، وهو اسم

مشتق من كلمة سالوت وتعنى الحارس باللغة المصرية القديمة ، وفيما بعد أضاف العرب إليها حرف الألف فأصبحت " أسيوط " . وتتميز محافظة أسيوط بمجموعة من المعالم الأثرية مثل مقابر أسيوط والدير الجبراوى، ومقابر مسير الصخرية والدير المحرق ومنطقة البيدارى الأثرية ومقابر شطا ودير العذراء، كما يمر بها مسار العائلة المقدسة .

٢- محافظة الوادى الجديد

تعد محافظة الوادى الجديد أكبر محافظات مصر من حيث المساحة ، وتبلغ مساحتها ٤٥٨ ألف كم^٢ ، بما يعادل خمس مساحة مصر ، وتتكون محافظة الوادى الجديد من ثلاث واحات هى الخارجة والداخلة والفرافرة ، وتتميز بالتنوع الجغرافى والبيئى والى جانب الكثبان الرملية المتحركة . ومن أهم المعالم الأثرية بها معبد هيبيس وجبانة الجبوت وقصر الدير ومعبد دوش بالخارجة ، ودرج الغبارى وأثار البشندي وأثار قلاع الضبية وأثار موط وقرية القصر الإسلامية وأثار المزوقة ومعبد دير الحجر بالداخلة ، وقصر الفرافرة بالفرافرة ، هذا فضلاً عن برك البط والسلك وأبار المياه الجوفية .

وعلى ضوء ما سبق ، يتضح أن الإقليم يحتوى على مقومات سياحية يمكن من خلالها تنشيط السياحة الثقافية والعلاجية وسياحة الصحراء وسياحة المغامرات والسيارات والصيد ، هذا فضلاً عن السياحة الدينية المتمثلة فى مسار العائلة المقدسة، حيث يمر هذا المسار بإقليمى شمال الصعيد ووسط الصعيد ، لذا من المتوقع أن يزدى تنشيط السياحة فى هذا المسار إلى رفع مستوى المعيشة فى هذين الإقليمين ، وبالتالي المساهمة فى خدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة .

ثالثاً : إقليم الدلتا

١- محافظة المنوفية

تعد محافظة المنوفية إحدى المحافظات المتواضعة سياحياً، إلا أنه تتواجد بها مجموعة من المغريات السياحية مثل متحف دنشواى ومسجد سيدى محمد شبل الأسود ومزارع الورد .

٢- محافظة الغربية

كانت محافظة الغربية عاصمة للإقليم الخامس من أقاليم الدلتا فى عهد الأسرة الرابعة والعشرين، كما كانت عاصمة الإقليم الثانى عشر فى عهد الأسرة الثلاثين . ومن أهم المعالم الأثرية

بها مسجد السيد البدوي وصا الحجر وبهبيت الحجر وأثار سمثود وكنيسة برما وكنيسة السيدة العذراء ، هذا فضلاً عن قناطر دهنورة وحديقة الأندلس .

٣- محافظة الدقهلية

تتميز محافظة الدقهلية بعدد من المغربات السياحية مثل مصيف جمصة وبحيرة المنزلة وجزيرة الورد ، هذا بالإضافة إلى بعض المعالم الأثرية مثل تل الربع وتل عمى الإمديد وتل المقدم وكنيسة القديس مار جرجس ودير القديسة دميانة ومسجد المواقي ومسجد ومئذنة الغمري .

٤- محافظة دمياط

تعد محافظة دمياط من أقدم المدن المصرية وتم ذكرها في التوراه باسم " كفتور " وسميت " تاميت " في العصر القبطي ، كما دارت على أرضها معارك ضد الحملات الصليبية . ومن أهم المعالم السياحية في دمياط هي مصيف رأس البر ومنطقة الجري العلاجي ، ومسجد عمرو بن العاص ومسجد شطا وضريح جمال الدين شيحة ومسجد المتبولي .

٥- محافظة كفر الشيخ

تتميز محافظة كفر الشيخ بمجموعة من المعالم السياحية مثل بحيرة البرلس وتل سيدى سليم وتل الفيضان .

ونخلص مما سبق إلى أن إقليم الدلتا تتوافر به مجموعة من المقومات السياحية المتنوعة والتي يمكن أن تمثل أساساً لخطة استراتيجية تنمية سياحية مناسبة للإقليم . ويجب ألا تركز استراتيجية التنمية السياحية بالإقليم على السياحة الداخلية فقط ، ولكن يجب أن تدرج المعالم السياحية بالإقليم ضمن برامج السياحة الدولية ، حيث تتوافر مجموعة من المقومات السياحية التي يقبل عليها السائح الدولي مثل سياحة الصيد في بحيرة البرلس بكفر الشيخ ، والسياحة العلاجية في منطقة الجري بدمياط ، وكذلك السياحة الثقافية بمحافظة الغربية والدقهلية، هذا فضلاً عن السياحة الترفيهية بمصيف جمصة ورأس البر .

على ضوء ما سبق، يقترح أن تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات الإيجابية لتدعيم النمو السياحي في هذه الأقاليم، يتمثل في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات السياحية، وزيادة الإنفاق الترويجي الذي يهدف إلى تنشيط الأنماط السياحية المختلفة بتلك الأقاليم، ومحاولة

إدراجها ضمن البرامج السياحية التى تصمم للأقاليم السياحية ذات العوائد المرتفعة والقريبة من هذه الأقاليم . حتى تكون هذه البرامج أكثر تنوعاً . حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن نظام السوق لا يساعد على تقليل التفاوت بين الأقاليم، بل يؤدي إلى زيادة هذا التفاوت.

لذا يجب أن تمارس الدولة دور المستثمر فى الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، على أن تقوم بدور رقابى وتترك للقطاع الخاص الاستثمار فى الأقاليم ذات المتوسط المرتفع لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، حيث تعمل زيادة الأنشطة السياحية من جانب الدولة فى الأقاليم السياحية ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة إلى جذب استثمارات القطاع الخاص فى فترة لاحقة ، بما يؤدي إلى زيادة العوائد السياحية فى تلك الأقاليم وتصبح التنمية السياحية تنمية متوازنة ، تعتمد على أنماط سياحية متنوعة ، وبالتالي تصبح التنمية السياحية أداة لرفع مستوى المعيشة فى الأقاليم المختلفة . وتقليل الفوارق الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية، هذا فضلاً عن زيادة قدرة القطاع السياحي على مواجهة الأزمات السياحية .

الخلاصة والنتائج

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على ما إذا كانت استراتيجية التنمية السياحية فى مصر تأخذ فى اعتبارها تقليل التفاوت الإقليمى فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة ، ليس بهدف تخفيض النمو فى الأقاليم السياحية ذات معدلات النمو المرتفعة ، ولكن من أجل تحفيز النمو فى الأقاليم المتواضعة سياحياً، بما يؤدي إلى زيادة معدل نمو السياحة فى الدولة ككل وبشكل متوازن ومستمر ، وبالتالي المساهمة فى رفع مستوى المعيشة فى المجتمع . وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال التعرف على التغييرات فى الناتج المحلى لقطاع السياحة التى سادت الأقاليم الاقتصادية التخطيطية المختلفة فى المجتمع خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ ، وتم استخدام معامل ويليامسون لقياس الفوارق للتعرف على درجة العدالة التوزيعية للناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم المختلفة . كما تم تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر للخطة الخمسية الثلاث للتنمية السياحية خلال فترة الدراسة، للتعرف على اتجاه العدالة التوزيعية للناتج المحلى للقطاع السياحي فى مصر .

وتوصلت الدراسة إلى إثبات عدم صحة فرضية الدراسة حيث أدى نمو القطاع السياحي إلى تقليل الفوارق الإقليمية في توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم خلال الفترة ككل ، فنمو القطاع السياحي كان يؤدي إلى تقليل التفاوت في توزيع الناتج المحلي لقطاع السياحة بين الأقاليم خلال الحطة الخمسية الأولى والثانية للتنمية السياحية ، حيث إن الفوارق الإقليمية كانت تنخفض ولكن بمعدل متناقص ، حتى أصبح نمو القطاع السياحي في الحطة الخمسية الثالثة يؤدي إلى زيادة الفوارق ، ومع النمو المرتفع المتوقع للقطاع السياحي في مصر ، من المتوقع أن تزداد هذه الفوارق بدرجة كبيرة ، وبالتالي سنؤدي إلى تعميق التفاوت في مستوى المعيشة بين الأقاليم.

ومع أن التوزيع الإقليمي للاستثمارات - كما سبق ذكره - يعد حجر الزاوية في السياسات الإقليمية التي تستهدف القضا ، على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة ، إلا أنه يقترح أن تسعى الحكومة إلى الحد من الفوارق بين الأقاليم باستخدام مجموعة من الأدوات الإيجابية أو السلبية ، أما الأدوات الإيجابية فهي التي تشجع النمو في الأقاليم الفقيرة ، في حين تعمل الأدوات السلبية على الحد من النمو في الأقاليم الغنية ، وقد استخدمت كل من إنجلترا وفرنسا النوعين من الأدوات ، أما كندا وإيطاليا فتستخدم الأدوات الإيجابية فقط .

لذا يقترح أن تعمل الدولة على تقليل هذه الفوارق باستخدام مجموعة من الأدوات الإيجابية تتمثل في تقديم حوافز الاستثمار للمشروعات السياحية في الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة ، بالإضافة إلى اتباع سياسة للتوزيع الإقليمي للاستثمارات يتم بمقتضاها التركيز على الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة ، وكذلك تدعيم البنية الأساسية في تلك الأقاليم .

وبناء على ما تم عرضه في جدول رقم (٢) والذي يوضح ترتيب الأقاليم الاقتصادية التخطيطية حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة ، فإن أقاليم شمال الصعيد والدلتا ووسط الصعيد هي الأقاليم التي يجب على الدولة أن تستخدم معها مجموعة من الأدوات الإيجابية التي تحفز النمو السياحي في تلك الأقاليم ، حيث إن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة فيها أقل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة . كما أنها تتمتع بمجموعة من المقومات السياحية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد خطة إقليمية للتنمية السياحية . لذا يقترح تصميم استراتيجية للتنمية السياحية في إقليم شمال الصعيد ، بحيث يتم التركيز على

تنشيط السياحة العلاجية والثقافية والدينية متمثلة في مسار العائلة المقدسة، نظراً لما يحفل به الإقليم من مقومات سياحية متنوعة، على أن يكون دور الدولة إنشاء بنية أساسية متميزة لإمكانية جذب السياحة الدولية إلى هذا الإقليم .

كما يقترح تصميم استراتيجية للتنمية السياحية في إقليم وسط الصعيد، حيث إن الإقليم يزخر بمقومات سياحية يمكن من خلالها تنشيط السياحة الثقافية والعلاجية وسياحة الصحراء وسياحة المغامرات والسيارات والصيد ، هذا فضلاً عن السياحة الدينية متمثلة في مسار العائلة المقدسة ، حيث يمر هذا المسار بإقليمي شمال الصعيد ووسط الصعيد ، لذا من المتوقع أن يؤدي تنشيط السياحة في هذا المسار إلى رفع مستوى المعيشة في هذين الإقليمين ، وبالتالي المساهمة في خدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .

ويقترح أيضاً تصميم استراتيجية للتنمية السياحية في إقليم الدلتا ، حيث يتوافر به مجموعة من المقومات السياحية المتنوعة والتي يمكن أن تمثل أساساً لخطة تنمية سياحية مناسبة . كما يقترح ألا تركز استراتيجية التنمية السياحية بالإقليم على السياحة الداخلية فقط ، ولكن إدراج المعالم السياحية بالإقليم ضمن برامج السياحة الدولية ، مثل سياحة الصيد في بحيرة البرلس بكفر الشيخ ، والسياحة العلاجية في منطقة الجري بدمياط، وكذلك السياحة الثقافية بمحافظة الغربية والدقهلية، هذا فضلاً عن السياحة الترفيهية بمصيفي جمصة ورأس البر .

ويقترح أن تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات الإيجابية لتدعيم النمو السياحي في هذه الأقاليم ، تتمثل في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات السياحية، وزيادة الإنفاق الترويجي الذي يهدف إلى تنشيط الأنماط السياحية المختلفة بتلك الأقاليم، ومحاولة إدراجها ضمن البرامج السياحية التي تصمم للأقاليم السياحية ذات العوائد المرتفعة القريبة منها . حتى تكون هذه البرامج أكثر تنوعاً . لأن نظام السوق لا يساعد على تقليل التفاوت بين الأقاليم، بل يؤدي إلى زيادة هذا التفاوت .

لذلك ففي ظل التحول للقطاع الخاص يقترح أن تمارس الدولة دور المستثمر في الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة ثم القيام بطرح المشروعات للبيع للقطاع الخاص في فترة لاحقة، وذلك عندما تأخذ معدلات التدفق السياحي في الاستقرار في تلك

الأقاليم، لأن إحصاء القطاع الخاص عن الاستثمار في تلك الأقاليم يرجع إلى عدم رغبته في تحمل مخاطر عدم استقرار معدلات التدفق السياحي الأمر الذي يجعل من الواجب على الدولة الاضطلاع بهذا الدور في إطار التزامها بتحقيق التنمية الإقليمية في الأطار العام لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، على أن تقوم بدور رقابي وتترك للقطاع الخاص الاستثمار في الأقاليم ذات المتوسط المرتفع لتصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة ، حيث تعمل زيادة الأنشطة السياحية من جانب الدولة في الأقاليم السياحية ذات المتوسط المنخفض لتصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع السياحة إلى جذب استثمارات القطاع الخاص في فترة لاحقة ، بما يؤدي إلى زيادة العوائد السياحية في تلك الأقاليم وتصبح التنمية السياحية تنمية متوازنة ، تعتمد على أنماط سياحية متنوعة ، وبالتالي تصبح التنمية السياحية أداة لرفع مستوى المعيشة في الأقاليم المختلفة ، وتقليل الفوارق الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية ، هذا فضلاً عن زيادة قدرة القطاع السياحي على مواجهة الأزمات السياحية .

هوامش

١- محمود عبد الفضيل (١٩٨٠) ، " أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي ١٩٦٠ - ١٩٧٥ " ، في " أنماط التنمية في الوطن العربي ٦٠-١٩٧٥ " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص ٢٤٦ .

٢- مزيد من التفاصيل يراجع :

Birdsall , N. , Ross , d. , Sabot , R. (1995) , " Inequality and Growth Re- considered : Lessons from East Asia " , **The World Bank Economic Review** , No. 9 , p. 477 .
- Ahluwala , M. (1974) , **Income Inequality : Some Dimention of The Problem , Redistribution with Growth** , Oxford University Press , London , pp. 3-37 .

٣- رئاسة الجمهورية (١٩٩٩) ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة /١٩٩٩/الكتاب السنوي ، لجلد الخامس والعشرون ، القاهرة ، ص ٢٤٥ .

٤- الطاقة الحاملة هي المبدأ الرئيسي الذي تدور حوله حماية البيئة والتنمية السياحية المتواصلة ، وهي تحدد الاستخدام السياحي الأقصى لأي دولة أو إقليم أو منطقة أو مكان ، دون أن يسبب هذا الاستخدام أثاراً سلبية على الموارد أو المجتمع وعلى الاقتصاد . وعلى التراث الاجتماعي

والحضارى أو أن يترتب عليه نقص فى رضا الزائرين ، ولزبد من التفاصيل انظر :

رئاسة الجمهورية (١٩٩٩) ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٩٩/٩٨ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

٥- لزبد من التفاصيل تراجع :

- محمد أنسى البشوتى (١٩٩٦) ، " دور التصغيرات المحلية والدولية على الإيرادات السياحية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥ " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص ٣٣ .

-Grage , P. (1970) , **International Travel and International Trade** , U.S.A. Regers University , p. 221 .

٦- محمد عبد الرحمن حجازى (١٩٩١) ، " أولويات الاستثمارات السياحية ودورها فى تعظيم الدخل القومى : دراسة تطبيقية على قطاع الفنادق فى مصر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص ١٨٥-١٨٦ .

٧- استهدفت استراتيجية التنمية السياحية فى أسبانيا تقديم إطار لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال المنافع الاقتصادية للسياحة ، وركزت على تنمية السياحة الريفية وسياحة المناظر الطبيعية وسياحة الثقافة الشعبية فى الأقاليم المتواضعة سياحياً حتى يكون هناك توازناً فى العوائد السياحية بين الأقاليم المختلفة وبالتالي تحقيق مستوى متوازن لمستوى المعيشة بين تلك الأقاليم . ولزبد من التفاصيل تراجع :

-Willis , F. (1977) , " Tourism as an Instrument of Regional Economic Growth " , **Growth and Change** , Vol . 8, No. 2, pp. 43-47 .
-Williams , A. , Shaw , G. (1988) , **Tourism and Economic Development** , Belhaven Press , london , pp. 50 - 52 , p. 307 .

٨- فى جميع أجزاء الدراسة يشير مفهوم متوسط معدل النمو إلى متوسط نسبة التغير السنوى بطريقة المتوسط الحسابى البسيط .

٩- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣) ، التقرير الاستراتيجى

٥٠

العربي، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص ٣٢.

١٠- وزارة التخطيط (١٩٩٧) ، "الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/١٦) " ، المجلد الأول ، أبريل ، القاهرة ، ص ٤٩٩ .

١١- تركيز استراتيجية التنمية السياحية التي أعدتها الهيئة العامة للتنمية السياحية على تنمية المناطق السياحية الواعدة مثل الأقصر وأسوان والغردقة وساحل البحر الأحمر وشرم الشيخ والحد من النمو السريع للطاقت الايوانية بمواقع التنمية السياحية الخالية وهي القاهرة الكبرى والاسكندرية.

Rondinelli , d. (1985) , **Applied Methods of Regional Analysis : The ١٢ Spatial Dimensions of Development Policy** , Westview Press , london , pp. 1-25 .

١٣- لمزيد من التفاصيل يراجع :

-Meyer , R. (1963) , " Regional Economics : A Survey " , **American Economic Review** , Vol. 53, pp. 19-54 .
- Secomisk , K. (1974) , **Spatial Planning and Policy : Theoretical foundation** , Polish Scientific Publisher , Warsaw , pp. 85-103 .

١٤- لمزيد من التفاصيل يراجع :

- جورج جانت، ترجمة : منير لبيب (١٩٧٩) ، إدارة التنمية : مفهومها ، أهدافها - وسائلها ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ص ٣٢٣-٣٧٣ .

- مهدي على الوحيد ، هلال إدريس مجيد (١٩٨٨) ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، العراق ، ص ص ٢٨٠-٢٨٢ .

١٥ - نبيل صادق على (١٩٨٥) ، "دراسة إحصائية عن تطور التوزيع الإقليمي لاستثمارات الخطة القومية خلال الفترة ٧٦-٨٥ / ١٩٨٦) ، سلسلة دراسات إحصائية ، رقم ٢ ، الإدارة المركزية للتخطيط الإقليمي ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ديسمبر ، ص ص ١-٣ .

١٦- مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية (١٩٩٨) ، "دور الجامعات في تنفيذ المشروعات القومية العملاقة " ، الندوة القومية الأولى لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ،

ديسمبر ٨-١٠ ، جامعة حلوان ، ص ١٨٥ .
 17- Amos M. (1968) , " Unbalanced Regional Growth and Regional Income Inequality in The Latter Stage of Development " , **Regional Science and Urban Economics**. Vol 18, PP.549-566.

١٨- محمود عبد السميع عبد الفضيل (١٩٩٥) ، منهجية تقدير الناتج المحلي الإجمالي لمحافظة وأقاليم مصر " ، **مجلة البحوث التجارية** ، المجلد السابع عشر، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ص ٢٨٤ .

١٩- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣) ، **التقرير الاستراتيجي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢ .

٢٠- هدى محمد صبحي (١٩٧٩) ، حول الفوارق الإقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢١ .

٢١- المركز المصري للإعلام (١٩٩٨) ، **دليل مصر السياحي** ، الإصدار الثاني ، يناير ، القاهرة .

٢٢- أبو بكر متولى (١٩٧٩) ، تعقيب على بحث : هدى محمد صبحي (١٩٧٩) ، حول الفوارق الإقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم " ، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ، القاهرة ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

قائمة المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية

أبو بكر الصديق عمر متولى (١٩٧٩) ، تعقيب على بحث : هدى محمد صبحي (١٩٧٩) ، "حول الفوارق الإقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم " ، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **إحصاءات النشاط الفندقى والبنسبونات** ، نشرة ربع سنوية ، القاهرة .

المركز المصري للإعلام (١٩٩٨) ، **دليل مصر السياحي** ، الإصدار الثاني ، يناير ، القاهرة .

- جورج جانت وترجمة : منير لبيب (١٩٧٩) ، إدارة التنمية : مفهومها ، أهدافها - وسائلها ، دار المعارف ، القاهرة .
- رئاسة الجمهورية (١٩٩٩) ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٩٩ / ٩٨ ، الكتاب السنوي ، المجلد الخامس والعشرون ، القاهرة .
- محمد أنسى الشوتى (١٩٩٦) ، " دور المتغيرات المحلية والدولية على الإيرادات السياحية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥ " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة .
- محمد عبد الرحمن حجازى (١٩٩١) ، " أولويات الاستثمارات السياحية ودورها في تعظيم الدخل القومي : دراسة تطبيقية على قطاع الفنادق في مصر " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة .
- محمود عبد السميع عبد الفضيل (١٩٩٥) ، منهجية تقدير الناتج المحلي الإجمالي لمحافظة وأقاليم مصر " ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، الشرقية .
- محمود عبد الفضيل (١٩٨٠) ، أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي ١٩٦٠-١٩٧٥ " ، في " أنماط التنمية في الوطن العربي ٦٠-١٩٧٥ " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣) ، التقرير الاستراتيجي العربي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .
- مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية (١٩٩٨) ، " دور الجامعات في تنفيذ المشروعات القومية العملاقة " ، الندوة القومية الأولى لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، ديسمبر ٨-١٠ ، جامعة حلوان ، القاهرة .
- معهد التخطيط القومي (١٩٩٤) ، تقرير التنمية البشرية في مصر ، القاهرة .
- مهدى على الوحيد ، هلال إدريس مجيد (١٩٨٨) ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، العراق .

نبيل صادق على (١٩٨٥) ، " دراسة إحصائية عن تطور التوزيع الإقليمي لاستثمارات الخطة القومية خلال الفترة ٧٦-١٨٥/٩٨٦) ، سلسلة دراسات إحصائية ، رقم ٢ ، ديسمبر ، الإدارة المركزية للتخطيط الإقليمي ، وزارة التخطيط ، القاهرة .

هدى محمد صبحي (١٩٧٩) ، حول الفوارق الإقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم " ، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ، القاهرة .

وزارة التخطيط (١٩٩٧) . الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/٢٠١٦) ، المجلد الأول ، أبريل ، القاهرة .

ثانياً : مراجع باللغة الأجنبية

Ahluwala , M. (1974) , **Income Inequality : Some Dimintions of The Problem , Redistribution with Growth** , Oxford University Press , London . U. K.

Amos M. (1968) , " Unbalanced Regional Growth and Regional Income Inequality in The Latter Stage of Development " , **Regional Science and Urban Economics**, Vol. 18 .

Birdsall , N. , Ross , d. , Sabot , R. (1995) , " Inequality and Growth Reconsidered : Lessons from East Asia " , **The World Bank Economic Review** , No. 9 , p. 477 .

Grage , P. (1970) , **International Travel and International Trade** , Regers University , U.S.A .

Meyer , R. (1963) , " Regional Economics : A Survey " , **American Economic Review** , Vol. 53 , pp. 19-54 .

Rondinelli , d. (1985) , **Applied Methods of Regional Analysis : The Spatial Dimensions of Development Policy** , Westview Press , london , pp. 1-25 .

Williams , A. , Shaw , G. (1988) , **Tourism and Economic Development** , Belhaven Press , london .

Willis , F. (1977) , " Tourism as an Instrument of Regional Economic Growth " , **Growth and Change** , Vol . 8 , No. 2 , pp. 43-47 .